قياس أخطار البواخر السياحية والفنادق العائمة أثناء سريانها أو رسيانها فى نهر النيل
(تمهيداً لإدارة تلك الأخطـار)

إعـــداد
دكتور / محمد فؤاد محمد محمد حسان
كلية التجارة – جامعة المنوفيـــة

ملخص البحث

تعتبر البواخر السياحية والفنادق العائمة فى نهر النيل قطاع هام من قطاعات السياحة بجمهورية مصر العربية ، فهى تشكل دعامة من دعامات الإقتصاد القومى ويجب المحافظة على الأموال المستثمرة فى هذا القطاع ، وذلك بعمل سياج واقى للأخطار ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإكتشاف الأخطار المحيطة بالبواخر السياحية والفنادق العائمة ، ووصف الواقع الفعلى لهذه الأخطار والظروف البيئية للوحدات العائمة فى نهر النيل ، ثم يلى ذلك قياس للأخطار بأساليب كمية (رياضية وإحصائية) لكى نصل إلى سياسة ملائمة ومناسبة لإدارة تلك الأخطار ومجابهتها ، هذا بالإضافة إلى تقديم هذا المقياس أمام شركات التأمين لتسهيل عملية تسعير لتأمين لهذه الأخطار ووضع الشروط العامة والخاصة لوثائق تغطية تلك الأخطار .

جدول رقم (٣)

أثر المضاعف السياحى على الإيرادات السياحية ونسبتها إلى الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠١

(المبالغ بالمليون جنيه)

البيان / السنة	الإيرادات السياحية	الناتج القومى الإجمـــالى	نسبة الإيرادات السياحية إلى الناتج القومى الإجمالى (٪)
١٩٩١	٤١٣,٠٠	١٥٤٤٦	٢,٧
١٩٩٢	٣١٥,٠٠	١٦٠٨٨	٢,٠٠
١٩٩٣	٢٨٩,٠٠	١٩٣٣٢	١,٥
١٩٩٤	٢٣٥,٠٠	٢٢٥٥٧	١,٠٠
١٩٩٥	٢٧٢,٥٠	٢٦٥٨٥	١,٠٠
١٩٩٦	٣٣٨,٠٠	٢٩٩٩٥	١,١
١٩٩٧	٣١١,٥٠	٣٤٢٨٠	٠٠,٩
١٩٩٨	١٢٤٠,٠٠	٤٠٧٨٢	٣,٠٠
١٩٩٩	١٩١٨,٠٠	٤٩٧٥٣	٣,٩
٢٠٠٠	٢٣٥٩,٠٠	٦٠٣١٧	٣,٩
٢٠٠١	٢٩١٤,٥٠	٧٠٥٣٠	٤,١

المصدر:

الإيرادات السياحية من تقارير البنك المركزى فى سنوات مختلفة.

حيث أن: [معامل المضاعف السياحى = $\frac{\Delta \text{ ى}}{\Delta \text{ ن}}$ ، Δ ى : يمثل التغير فى الدخل، Δ ن : يمثل التغير فى الإنفاق السياحى].

جدول رقم (١)

بيان توزيع الفنادق العائمة فى مصر عام ٢٠٠١

حسب أماكن السريان والرسيان وعدد الغرف

الدرجة (عدد النجوم)	العـــدد	أماكن السريان والرسيان			عدد الغرف	عدد الأسرّة
		نهر النيل	بحيرة ناصر	البحـــر		
خمسة نجوم	١٣٥	١٢٨	٥	٢	٨٤٥١	١٧٠٣٤
أربعة نجوم	٥٤	٥٤	—	—	٢٤٧٤	٤٨٦٤
ثلاثة نجوم	٢٦	٢٥	١	—	٩٤٢	١٨٨٨
نجمتين	١٠	١٠	—	—	٢٠٥	٤٢٠
غير محدد الدرجة	١٨	١٥	—	٣	٨٤٩	١٧٠٦
الإجمـــــالى	٢٤٣	٢٣٢	٦	٥	١٢٩٢١	٢٥٩١٢

المصدر: بيانات محسوبة من سجلات وزارة السياحة (الفنادق)، الإدارة العامة للشركات السياحية، عام ٢٠٠٢.

ونظرا لضخامة رؤوس الأموال المستثمرة فى الفنادق العائمة من قطاع السياحة وأهمية هذا الفرع، فكان لابد دائما التفكير فى كيفية المحافظة على تلك الأموال وذلك بالعمل على إكتشاف الخطر والبحث المستمر عن مسببات الخطر وكيفية مجابهة هذه الأخطار، والجدول رقم (٢) يوضح الإستثمارات الثابتة فى قطاع السياحة (فنادق عائمة) مقارنة بالإستثمارات الثابتة فى مجموع قطاعات الإقتصاد المصرى.

وحين نتناول الفنادق العائمة نجد أن الأخطار على جميع المستويات تحتاج إلى أن تفهمها ونسيطر عليها بالقدر الذى يسمح به لإدارتها ومجابهتها، كما يجب أن نقلل من فرص التعرض للخطر وأن نحمى نقاط الضعف من حولها لكى نكون قادرين على مواجهة تحدياتها بفعالية أكبر، وبتحليل التعويضات المسددة للحوادث البحرية للوحدات النيلية (الفنادق العائمة) مقارنة بالأقساط المحصلة، ونتيجة لذلك نجد أن الأسعار يجب أن تتضاعف لهذا النوع من التأمين لكى يتمكن مكتتبى التأمين من تحقيق أرباح صافية عن إكتتابه فى هذه العمليات.

جدول رقم (٤)

بيان مقارنة للأقساط المحصلة والتعويضات لوثائق تأمين الفنادق العائمة بالسوق المصرى خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى ٢٠٠١

(المبالغ بالمليون جنيه)

السنة	الأقساط المحصلة	التعويضات المدفوعة	التعويضات تحت التسوية	التعويضات (مدفوعة +تحت التسوية)	معدل الخسارة ٪
١٩٩٢	٦,٩٧٣	٥,١٥٩	٢,١٢٣	٧,٢٨٢	١٠٤,٤٠
١٩٩٣	٩,٥٦٢	١١,٥١٥	٠٠,٠٢٤	١١,٥٣٩	١٢٠,٧١
١٩٩٤	١٣,٦٤٣	١٧,٧٨٣	٠٠,٤٩٩	١٨,٢٨٢	١٣٤,٠٠
١٩٩٥	١٥,٠٧٦	١١,٥٢١	٢,٦٢٧	١٤,١٣٩	٩٣,٧٨
١٩٩٦	١٥,١٥١	١٠,٠١٤	٤,٥٣٨	١٤,٥٥٢	٩٦,٠٥
١٩٩٧	٢١,٨٠٧	٢٤,٥١٣	٢,٠٩١	٢٦,٦٠٤	١٢١,٩٩
١٩٩٨	٢٧,٢٧٧	٢٥,١٦٤	٤,٥٦٧	٢٩,٧٣١	١٠٩,٠٠
١٩٩٩	٢٨,٩٦٩	٢٤,٦٩٨	١٢,٠٩٤	٣٦,٧٩٢	١٢٧,٠١
٢٠٠٠	٣٢,٣٤٤	٣٢,٦٩٦	١٤,٣٣٧	٤٧,٠٣٣	١٤٥,٤٢
٢٠٠١	٣٩,٧٦٢	٥,٨٣٢	٥٦,٩٥٧	٦٢,٧٨٩	١٥٧,٩١
الإجمالى	٢١٠,٥٦٤	١٦٨,٨٩٥	٩٩,٨٥٧	٢٦٨,٧٤٣	١٢٧,٦٣

المصدر: التقرير السنوى الصادر من الإتحاد المصرى للتأمين عام ٢٠٠٢

ويتضح من الجدول السابق مايلى:

تميزت السنوات الخمس ٩٦/١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ بنمو مستمر فى الاستثمار وبمعدلات موجبة فى كل عام دون استثناء وقد بلغ معدل النمو السنوى للإستثمارات فى قطاع السياحة فى المتوسط ٢٨,٦٪، وهذا النمو يفوق ما تحقق للإستمثار على مستوى الإقتصاد وهو ١٤,٧٪، وما تحقق من نمو للإستثمار فى قطاع الخدمات الإنتاجية والذى بلغ ٦,٨٪ فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير هذه الظاهرة برواج الطلب السياحى الدولى فى نفس السنوات.

والجدول رقم (٣) يوضح أثر المضاعف السياحى على الإيرادات السياحية ونسبتها إلى الناتج القومى وبيان مدى أهمية تلك الإيرادات، ففى معظم الدول النامية ومنها مصر وبشكل عام كلما ازدادت درجة الاعتماد المتبادل فيما بين القطاعات ازدادت القيمة العددية للمضاعف، والعكس صحيح..

٣-أهمية البحث:

تتعرض الملاحة النهرية فى جمهورية مصر العربية وبالتالى رحلات الفنادق العائمة لكثير من الأخطار التى تؤثر على السياحة النيلية بالسلب وبالتالى التأثير على حركة جذب السياح وفى النهاية التأثير على الدخل القومى للبلاد.

فيتم تحليل الأخطار وفقا لمستوى الأولوية، فإننا نجد أن إدارة الخطر تحتل مكانة آخذة فى التزايد بالنسبة للظواهر الطبيعية والظواهر الإقتصادية البارزة فى هذا العصر، ولذلك فإن هناك قدرا معينا من التكامل بين مايسمى بالأخطار القابلة للتأمين وتلك الأخطار المتعلقة بالفنادق العائمة.

من ذلك نرى أن الدور الذى تسهم به إدارة التعويضات فى العمل على تقليل معدل الخسائر دون المساس بحقوق المؤمن لهم فى التعويض وتفادياً لزيادة أسعار التأمين، وإنما عن طريق تخفيض قيمة التعويضات الصافية، سواء بالحد من الخسارة الفعلية بما ينعكس على التعويض المسدد للمؤمن لهم، أو بالتصرف الأمثل فى المستنقذات بالحصول على قيمة أعلى لها، ذلك بالإضافة إلى محاولة زيادة حجم الأقساط بالحفاظ على العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد بزيادة الثقة فى الشركات المؤمنة.

إن الدور الهام الذى تقوم به شركات لتأمين للمساهمة فى الإستقرار الإقتصادى للمجتمع، وعدم تعرضه لهزات شديدة وفجائية وذلك بما يكفله من حماية لرؤوس الأموال من الأخطار المحيطة بها والمحافظة عليها من الضياع، مما يشجع على زيادة معدلات الإستثمار سواء بتنمية رؤوس الأموال العاملة أو بتشجيع رؤوس أموال جديدة على الدخول فى العملية الإقتصادية بصفة عامة مما يسد احتياجات المجتمع والمساهمة فى رفاهيته.

وحتى يمكن لشركات التأمين أن تقوم بأداء هذا الدور فيجب عليها مراعاة أسس فنية وركائز أساسية تحسب بمعايير فنية دقيقة تخول لها القيام بواجبها فى تحقيق

يتضح من الجدول رقم (٢) ورقم (٣) مدى أهمية قطاع السياحة وخاصة الفنادق العائمة من ناحية رؤوس الأموال المستثمرة وأيضا من ناحية الإيرادات التى يجلبها هذا القطاع، وهذا مادفع الباحث حقيقة إلى التفكير والبحث فى إدارة أخطار الفنادق العائمة باعتبارها جزء من أجزاء قطاع السياحة، بداية من إكتشاف الخطر أو الأخطار وقياسها ثم أخيرا تحليل تلك الأخطار.

٢- المشكلة موضع البحث:

تهدف الملاحة النهرية فى هذا القطاع السياحى (الفنادق العائمة) إلى إيواء ونقل السياح من مكان لآخر على امتداد نهر النيل للإستمتاع بما يضمه النيل على جانبيه من آثار عظيمة تعكس حضارة مصر العريقة التى أستمرت أكثر من سبعة آلاف عام، وبالتالى فإن الملاحة النهرية تعتبر من الركائز الأساسية لدعم مقومات النشاط السياحى فى مصر.

ومن خلال مراجعة نطاق المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنشاط الإقتصادى فنحن فى حاجة إلى تحقيق تفهم أفضل لأسباب الخطر وعدم التأكد فى الإقتصاد الحديث، لكى يستطيع العقل البشرى بإقدامة وقدرته على الخلق والإبتكار أن يواجه التحديات الحالية بقدر أكبر من النجاح، وتدور حاليا مناقشات فى جميع أنحاء العالم عن إدارة الخطر باعتبارها إحدى علامات عملية مراجعة المفاهيم الأساسية، وهى تمثل أساسا رد الفعل لطبيعة وأبعاد الأخطار الجديدة التى تحكم بيئتنا الإقتصادية والإجتماعية.

لذلك فإن المخاطرة قد أصبحت الآن مركزة على مستويات تتسم بشدة التعرض للخطر، الأمر الذى أدى إلى تزايد حالة عدم التأكد من النتائج فيما يتعلق بالعملية الإقتصادية بشكل عام، وعدم اليقين المتزايد والذى كتب عنه Kenneth Galbraith هو مزيج من حقيقة موضوعية (الإحتمال المتناقص لإيجاد حلول تكنولوجية بسيطة وسريعة لأخطار متزايدة) وتفاعلها المتبادل مع وجهات النظر.

فإدارة أخطار الفنادق العائمة سواء أثناء سريانها أو رسيانها ووضعها محل بحث، سوف تسترشد بها شركات التأمين فى التعرف على تلك الأخطار وحساب معدلات الخسارة لهذا القطاع وأيضا إمكانية إعادة النظر فى عملية التسعير لكى تصل إلى السعر العالِ للتأمين وذلك بعد قياس درجة الخطر التى تتعرض لها تلك الفنادق، هذا بالإضافة إلى إمكانية التنبيه فى اختيار وسائل الوقاية والمنع المنسابة لأخطار الفنادق العائمة.

٤- هدف البحث:

إن تحليل الأخطار وفقاً لمستوى الأولوية، سوف نجد أن إدارة الخطر فى الإقتصاد الحديث تحتل مكانة آخذة فى التزايد بالنسبة للظواهر الطبيعية والإقتصادية فى هذا العصر، لذلك فإن هناك قدراً من لتكامل يحدث بين مايسمى بالأخطار القابلة للتأمين وتلك الأخطار المتعلقة بالفنادق العائمة. ونتيجة للبعد الجديد والصفات الجديدة للأخطار التى تواجه الفنادق العائمة محل البحث، سيكون من الأمور الحتمية مراعاة استراتيجية التأمين أو إدراجها ضمن مكونات إدارة تلك الفنادق مثل الإنتاج والبحوث والتمويل والتسويق، علما بأن ازدياد الوعى التأمينى على المستوى العالمى أصبح يتجه الآن نحو المطالبة بتجنب الخطر أو تحمل الخطر وليس الحصول على تعويض نتيجة تحقق الخطر فحسب.

لذا تتمثل الأهداف الأساسية للبحث فيما يلى:

٤ / ١- إدارة أخطار الفنادق العائمة بمفهوم عصرى ووفقاً للنظرة الإقتصادية الحديثة.

٤ / ٢- تحديد الأخطار القابلة للتأمين والغير قابلة للتأمين ومدى استعداد شركات التأمين لقبول هذه الأخطار.

٤ / ٣- قياس درجة الخطر بالتنبؤ بأقصى خسارة ممكنة وذلك باستخدام التوزيعات الإحتمالية.

يتضح من الجدول رقم (٤) أن نتائج السوق المصرى وفقاً لما ورد فى التقرير السنوى الصادر عن الإتحاد المصرى للتأمين أن خسائر هذا الفرع كانت خسائر متتالية، وقد بلغ معدل الخسارة ١٢٧,٦٪ عن الفترة من ١٩٩٢/ ٢٠٠١ ، حيث تراوح معدل الخسارة بين ٩٣,٧٨٪ و ١٥٧,٩١٪ وقد بلغ أقصاه فى ٢٠٠١.

ومن خلال إدارة الأخطار لوحدات الفنادق العائمة يمكن قياس درجة الخطر والتى تتعرض لها تلك الوحدات ، وبناء على ذلك تقوم شركات التأمين بإعادة النظر فى تسعير هذه الأخطار لكى تصل إلى السعر العادل لكلا الطرفين المؤمن والمؤمن لهم، فليس من المنطقى مجاراة الأسواق الأخرى فى الإكتتاب بأسعار منخفضة لمواجهة المنافسة، لأن الأسعار غير الصحيحة للأخطار الجديدة تأخذ وقتا طويلا لإعادتها إلى مسارها الصحيح فى المستقبل.

٦- أسلوب الدراسة:

سوف يتم الإعتماد على أسلوبى الدراسة المكتبية والدراسة الميدانية لتحقيق أهداف البحث:

٦ / ١- الدراسة المكتبية:

وتستهدف تلك الدراسة الحصول على البيانات الثانوية المطلوبة لتحقيق أهداف البحث من مصادرها المختلفة وهى:

٦ / ١ / ١- البيانات الثانوية المطلوبة للتأصيل النظرى لموضوع إدارة الخطر.

٦ / ١ / ٢- البيانات الخاصة بالمنشورات والكتب الدورية المرتبطة بعملية قياس الخطر.

٦ / ١ / ٣- البيانات الخاصة بطبيعة الفنادق العائمة والبيئة المحيطة بها.

٦ / ٢- الدراسة الميدانية:

تستهدف الدراسة الميدانية الحصول على البانات الثانوية اللازمة لتحقيق أهداف البحث من سجلات بعض الفنادق العائمة وأيضا سجلات شركة الشرق للتأمين (المركز الرئيسى والفروع) مدعمة بالمقابلات الشخصية للمسئولين، من خلال طرق جمع البيانات وأسلوب تحليلها، والوقوف منهم مباشرة على بعض النقاط محل اهتمام الباحث لتقصى الحقائق بشأنها.

٧- حدود الدراسة:

وتتضمن حدود الدراسة الحدود المكانية والحدود الزمنية ويتلخص كلاهما فى ثلاث نقاط:

٧ / ١- اختصت الدراسة بإدارة وقياس خطر أو أخطار الفنادق العائمة من خلال بيانات شركة الشرق للتأمين فى الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠٢ مع الإقتناع

أهدافها – ومن أهم هذه الأسس الفنية والتى تؤثر على المؤمن لهم تأثيراً مباشراً:-

– احتساب أسعار التغطيات التأمينية للفنادق العائمة على أساس إحصائى وعلمى دقيق وبشكل يتناسب مع درجة الخطر وموضوع الخطر الذى يدخل فى الحماية التأمينية، وبحيث يسهم ذلك فى تجميع حصيلة مناسبة لشركات التأمين تمكنها من الوفاء بالتزاماتهم قبل المؤمن لهم.

– احتساب الخسائر والتعويضات بأسلوب علمى وفنى دقيق فى حدود التغطية الممنوحة بما يحقق الحماية التأمينية المنشودة فى ظل قواعد ومبادئ التأمين.

هاتان الركيزتان تؤثران بشكل مباشر على المؤمن لهم، فهم الذين يقومون بسداد الأقساط وفقا للأسعار المطبقة، وهم أيضا المستفيدين من التعويض فى حالة تحقق الخطر المؤمن منه ووقوع وتحقق الخسارة.

ومن ناحية أخرى نرى أن أسعار التأمين للفنادق العائمة هى العنصر المؤثر فى تحديد حجم الأقساط المجمعة لهذا الخطر كمقابل للتغطية التأمينية، والعلاقة بين إجمالى التعويضات الصافية وإجمالى الأقساط المحصلة هو ما يطلق عليه «معدل الخسارة» ، ويلاحظ أن التعويضات الصافية هى عبارة عن قيمة التعويضات المدفوعة للمؤمن له مطروح منها قيمة ماتم تحصيله من المستنقذات والاستردادات.

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{إجمالى التعويضات الصافية (المسددة – المستنقذات)}}{\text{إجمالى الأقساط المحصلة}} \times ١٠٠$$

وتصبوا دائماً شركات التأمين – مأمكن – إلى المحافظة على معدل معقول لخسارة بما يكفل لها التمكن من الوفاء بالتزاماتها وسداد التعويضات، وفى نفس لوقت بما لا يشكل عبئاً على المؤمن لهم، فينعكس ذلك على زيادة الأسعار النهائية أداء وتقديم الخدمة السياحية والتى يتحملها السائح فى النهاية، فتهدف شركات تأمين إلى تحقيق التوازن فى هذه العلاقة وفى نفس الوقت تحاول قدر الإمكان تقليل ذا المعدل بقدر المستطاع.

٩- خطة الدراسة:

تتضمن خطة الدراسة الموضوعات التالية مقسمة على النحو التالى:

المبحث الأول : الإطار المنهجى للبحث.

المبحث الثانى: أخطار البواخر السياحية والفنادق العائمة فى نهر النيل.

المبحث الثالث: قياس الخطر باستخدام أقصى خسارة مادية محتملة.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات.

٤ / ٤- تحليل بعض الأخطار لمعرفة أسبابها وأولويتها وكيفية مجابهتها كنموذج لتحليل باقى الأخطار.

٤ / ٥- إيضاح الرؤية بأسلوب عصرى أمام شركات التأمين للعمل على تخفيض معدلات الخسارة وأيضا معدلات التعويضات.

٥- فروض البحث:

يرتكز البحث على مجموعة من الفروض تتمثل فى توقعات الباحث كما يلى:

٥ / ١- وجود دلالة إحصائية إرتباطية بين مسببات الأخطار التى تحيط بالبواخر والفنادق العائمة.

٥ / ٢- إعتماد شركات التأمين على تسعير يعبر عن درجة الخطر للبواخر والفنادق العائمة، ويكون الأساس فى عملية التسعير لجميع حالات الإكتتاب.

٥ / ٣- عدم ملائمة تسعير وثيقة تأمين خطر أو أخطار البواخر والفنادق العائمة والتى تتم وفقاً للتعريفة لدى شركات التأمين.

٥ / ٤- مدى سهولة إدارة الأخطار للبواخر والفنادق العائمة وسهولة عملية تسعير الأخطار من قبل شركات التأمين إعتماداً على الأسلوب العصرى لإدارة الخطر.

٥ / ٥- مدى ملائمة أسلوب قياس درجة الخطر للبواخر والفنادق العائمة للظروف البيئية لهذه الوحدات محل البحث، وقبول أخصائى الإكتتاب بشركات التأمين لميزات هذا الأسلوب.

٥ / ٦- إن معدلات التعويضات فى زيادة مستمرة نتيجة لزيادة معدلات الخسارة الناتجة عن تحقق الأخطار للبواخر والفنادق العائمة.

(أ) الرحلات البحرية وتستغرق مدة أكثر من شهر.

(ب) الرحلات النيلية وتمتاز بأنها لمدة فى حدود ١٠ - ١٢ يوم.

(جـ) الرحلات النيلية لمدة ساعات معدودة منذ القيام حتى العودة للمرسى.

٢- الأخطار الأساسية التى تتعرض لها الفنادق العائمة:

إن البواخر والفنادق العائمة تتميز بتصميم خاص بالإضافة إلى أنها مزودة أساساً بأماكن إعاشة للركاب ممثلة فى كبائن وصالات الطعام وأماكن الراحة والإستجمام وغرف التدخين والمسارح وحمامات سباحة على أسطح الشمس تحيطها أماكن للتنزه وتحدد سعة هذه الأماكن طبقا لعدد الركاب التى تخصص للباخرة أثناء الرحلة الواحدة، لذلك فإن هذه البواخر والفنادق العائمة تتعرض للكثير من الأخطار تم تقسيمها إلى أربع مجموعات:

٢ / ١- أخطار بشرية:

- إهمال الركاب وعدم إكتراث السائحين.
- السرقة بالإكراه بواسطة أشخاص من خارج السفينة.
- القرصنة.
- إهمال الربان أو الضباط أو البحارة أو المرشدين.
- أخطاء القائمين بالإصلاح أو المستأجرين.
- خيانة الربان أو الضباط أو البحارة.
- الوفاة أو الإصابة الجسمانية أو المرض للعاملين أو السائحين.
- الأخطار التى يحدثها المضربون أو العمال المعتصمون أو الأشخاص الذين يشتركون فى القلاقل العمالية أو الشغب أو الإضرابات الأهلية.
- الأخطار التى يحدثها أى إرهابى أو أى شخص يعمل بدافع سياسى.

باختلاف أسلوب العمل وإمكانياته من شركة لأخرى، إلا أن هذا الإختلاف يعتبر إختلاف طفيف لكى تصبح هذه الشركة ممثلة لباقى شركات التأمين بل ولقطاع التأمين ككل، وذلك حتى يمكن الإستفادة من النتائج المستخلصة فى إدارة الأخطار ومن ثم تحسين مستوى الأداء لشركات التأمين بما ينعكس ذلك على الوحدات المعرضة للخطر.

٧/٢- اعتمدت الدراسة فى تقييمها لمسببات الخطر موضع التطبيق، على الأقساط المحصلة ومبالغ التأمين والخسارة المحققة والتعويضات المسددة، مع التسليم بوجود أبعاد أخرى تؤثر فى أخطار الفنادق العائمة، إلا أنه لاعتبارات خاصة بطبيعة وأهداف العمل بتلك الفنادق فقد تم التركيز على الأبعاد الأربعة كمؤشر لقياس الخطر، أما الأبعاد الأخرى فيمكن أن تكون مجالا لدراسات مماثلة.

٧/٣- تمثل هذه الدراسة خطوة تفسيرية نحو التعرف على مجالات أخطار الفنادق العائمة، والتكهن بها فى قطاع هام من قطاعات السياحة فى مصر فأصبحت الحاجة ماسة للمزيد من هذه البحوث لتطوير الفكر لإدارة الأخطار على مستوى القطاعات المختلفة.

- منهجية البحث والدراسة:

اختار الباحث المنهج الوصفى وهو أحد مناهج البحث العلمى ويتبع لوصف أحداث والظواهر التى يراد دراستها، لذلك يتم دراسة وصفية تحليلية لمفهوم أخطار فنادق العائمة وتصورها. كما اعتمد الباحث على منهج تحليل المحتوى استنباطياً يما يتعلق بالقوائم والتقارير الخاصة بالخسارة والتعويضات وعدد الحوادث، كثيراً من البيانات التى تفيد فى إدارة الأخطار لدى شركات التأمين والفنادق العائمة.

٢ / ٤- أخطار متنوعة :

- الأخطار السياسية.
- أخطار الحروب.
- الألغام والمتفجرات والطوربيدات والقنابل أو أى أسلحة حرب متفجرة.
- أخطار الإرهاب.

وسوف نتناول بعض الأخطار السابقة بشرح موجز لتوضيح مدى أهمية التعمق فى إدارة الأخطار لبواخر والفنادق العائمة باعتبارها تمثل قطاع هام من قطاعات السياحة.

٣- أخطار النحر والترسيب لضفاف النيل:(٢)

نهر النيل - كأى مجرى مائى طبيعى- يتعرض لعملية النحر والترسيب على امتداد مجراه، خاصة وأن إنشاء الأعمال الصناعية تغير من سرعة ومناسيب المياه، وبالتالى تسبب النحر فى بعض الأماكن والترسيب فى أماكن أخرى، وعلى فترة زمنية معينة تصل إلى أعوام تبدأ بعض الجزر الغاطسة فى التكوين والظهور مسببة اختناقات ملاحية مما يؤدى إلى ظهور كثير من الأخطار للبواخر والفنادق العائمة.

وهكذا فإن مجرى نهر النيل يتعرض دائما إلى هذه العملية التى تسبب ظهور جزر غاطسة فى بعض المواقع، وبالرغم من إزالتها إلا أنها تعود وتتكون مرة أخرى، وإن كانت تتكون فى مكان آخر نظرا لعدم الإستقرار المورفولوجى لقاع النهر بعد التأثير عليه بعملية التطهير والتعميق وهى ظاهرة طبيعية، كما أن حركة السفن السياحية والفنادق العائمة وسفن ومراكب النقل النهرى والتى تسير بحمولات مختلفة وسرعات متباينة وإنشاء الأرصفة وتكدس المراكب والسفن حولها، له تأثير واضح على تغير سرعات المياه فى تلك المواقع، الأمر الذى ينشأ عنه ظاهرة النحر والترسيب لقاع وجوانب مجرى النهر، ومن ثم فإن مجرى نهر النيل تحت هذه الظروف معرض سنويا لتكون الجزر فى بعض الأماكن وظهور البيارات فى أماكن

المبحث الثاني

أخطار البواخر السياحية والفنادق العائمة في نهر النيل

١- تعريف الفنادق العائمة وأنواعها :(١)

يعرف الفندق بأنه «عبارة عن نُزُل يجد فيه النزيل المأوى والمأكل والخدمة مدة معينة لقاء أجر معلوم».

وتتميز الفنادق العائمة بتصنيف من ناحيتين الدرجة والنوع، فمن حيث الدرجة نجد أن هناك فنادق ذات نجمة – نجمتين – ثلاثة نجوم – أربعة نجوم أو خمسة نجوم، أما من ناحية التصنيف النوعي نجد أن :

– فنادق العبور .	– فنادق الإقامة الدائمة.
– الفنادق المؤقتة.	– الفنادق الموسمية.
– الفنادق الرياضية.	– الفنادق العلاجية.
– الفنادق المتحركة .	– الفنادق السياحية.

وتقع الفنادق المتحركة محل البحث والدراسة دون غيرها من الأنواع الأخرى وبدرجاتها المختلفة حيث تكون في شكل سفينة تسير في نهر النيل والبحر والبحيرات، وسوف نخص بالبحث على وجه الدقة مايتحرك منها في نهر النيل سواء أثناء سريانها أو رسيانها على ضفاف النهر.

إن رحلات الفنادق العائمة سواء في البحار أو الأنهار يطلق عليها اسم رحلات الإستمتاع Cruises، وقد حدث تطور هائل في تلك الصناعة ويمكن وصف تلك الرحلات على أنها «أجازة متعددة المواقع حيث يتمكن السائح ومن معه من رؤية وزيارة أكثر من موقع خلال رحلة ممتعة ترفيهية طلبا للراحة والإسترخاء»، وعموما نجد أن هناك ثلاثة أنواع من الرحلات المائية السياحية تقوم بها الفنادق العائمة وهم:

٤/١- دوافع واتجاهات الإرهاب الدولى:

تتحدد دوافع وبواعث الإرهاب لتشمل الدوافع السياسية والدوافع التاريخية والدوافع الإقتصادية والإعلامية والشخصية، أما من ناحية إتجاهاته فيمثل الإرهاب سرطان أصاب العديد من دول العالم، وقد أشتد الإرهاب ليصبح أكثر عنفا وهلاكا وتدميراً ويمثل أكبر مقبرة للضحايا الأبرياء من المدنيين ليكشف بذلك عن وجهه القبيح ومتحديا كافة دول العالم مهما بلغت قوتها،ولعل أصرح مثال على ذلك ما حدث من انفجار مركز التجارة العالمى فى نيويورك وراح ضحيته العديد من القتلى وأصيب أكثر من ألف شخص بجراح.

٤/٢- أثر الإرهاب على السياحة فى مصر:(٤)

الحملات الإرهابية التى سنها المتطرفون الإرهابيون لتقويض الإقتصاد المصرى من الهجمات على السائحين أدت إلى خسائر جسيمة لحركة السياحة فى مصر بلغت مايزيد على مليون دولار على الأقل من بداية هذه الهجمات. فقد أصبحت المراكب النيلية والفنادق العائمة خالية فى ذروة الموسم السياحى بنسبة اشتغال قد تقل عن ٣٠٪، وأيضا المرشدين وأصحاب محال العاديات وأصحاب المشروعات الصغيرة التى تعتمد على السياحة كلها تنتظر قدوم السائحين الأجانب، هذا بالإضافة إلى أنه لم يتسنى بيع ٣١٤ شركة أسهم كان من المفروض أن يتم بيعها لتصبح أكثر فعالية، ولم تقم أى منها باستكمال خطوات الخصخصة.

هكذا نجد أن هؤلاء الإرهابيون قد نجحوا فى ضرب صناعة هامة بالنسبة للدولة وهى السياحة والتى أحرزت نجاحا ورواجا اقتصاديا وارتفاع مستوى التنمية فى الكثير من المناطق السياحية وذلك على الرغم من المحاولات المتعددة لتكثيف الحملات التسويقية والدعائية والعلاقات العامة من جانب وزارة السياحة لإقناع السائحين أن مصر بلد الأمن والأمان، وتخصيص حملة إعلان دولية بتكلفة ١,٣ مليون دولار لمواجهة هذه الآثار السلبية للهجمات الإرهابية على السائحين.

- الحروب الأهلية والعصيان والتمرد.

- أى فعل معادى بواسطة أو ضد قوة معادية.

- الإستيلاء والحجز والقبض والإيقاف والمنع وما ينشأ عنهما أو عن محاولة القيام بها من نتائج.

٢/٢- أخطار طبيعية:

- أخطار الأنهار من جراء المياه.

- الزلازل أو ثورة البراكين أو الصواعق.

- خطر التلوث لأى ممتلكات حقيقية أو شخصية أو أى أشياء أخرى.

- الأخطار النووية الناجمة عن استعمال أى من أسلحة الحرب الذرية أو النووية سواء تم التفاعل فى هذه الأسلحة بالإنشطار أو الإندماج أو أى تفاعل مماثل أو باستخدام قوى أو مواد ذات نشاط إشعاعى.

- أخطار النحر والترسيب.

٢/٣- أخطار فنية:

- أخطار الحريق والإنفجار.

- الإحتكاك بوحدات النقل البحرى أو الأرصفة البحرية أو الشواطئ أو معدات ومنشآت الموانى.

- حوادث ناجمة عن تحرك الأثاث أو الوقود أو الأطعمة بالمطاعم.

- إنفجار الغلايات.

- كسر عمود الإدارة للباخرة أو أى عيب خفى فى الآلات أو جسم الباخرة.

- خطر التصادم مع قارب أو أجسام عائمة أخرى عدا الماء.

- جنوح أو شحوط أو غرق أو إنقلاب السفينة.

- التعطل المفاجئ للباخرة أو السفينة.

٤/٤- الإرهاب والتأمين:

ويبدو أن عدم الرغبة فى مد وثيقة الشغب والإضرابات لتغطى أخطار الإرهاب سيجعل مثل هذا الخطر يلقى قبولا لدى بعض شركات التأمين، وفى كل الأحوال فإن لجنة الحريق F. O. C-F أوصت بأن شركات التأمين التى تقوم بتغطية هذا الخطر مقابل أقساط إضافية لابد وأن تحدد تحملا يتحمله المؤمن الأصلى، وفى الواقع فإن هناك كثيرا من وثائق التأمين فى العالم تغطى خسائر الإرهاب وفقا لشروط تأمين الحريق والإصابات الجسمانية فى حالة عدم استثنائها صراحة من الوثائق، وذلك على الرغم من أن الخسائر الناجمة عن الإرهاب قد تبلغ اليوم ذات المدى الذى تصل إليه الكوارث والذى يجعل من الصعب تأمينها لجزء من التغطية الأساسية المتاحة، وعليه فينبغى إستثناء هذه الأخطار من الوثائق صراحة واعتبارها من الأخطار التى ينبغى التأمين عليها بشروط خاصة.

٤/٥- الإرهاب والفنادق العائمة والبواخر:

إن صفة التنقل السريع للبواخر والفنادق العائمة من منطقة الخطر إلى منطقة أخرى بعيدا عنه مما يقلل من الآثار الناتجة عنه، حيث يمكن لهذه البواخر والفنادق العائمة فى حالة نشوب تيارات إرهابية التحرك السريع من ساحة تلك الأخطار إلى مسطحات مائية أكثر أمنا وأمان، وبذلك يمكنها تجنب الخسائر التى تصاحب كارثة الإرهاب، بعكس الممتلكات الثابتة على الأرض حيث يصاحب ثباتها على الأرض استحالة تحركها من مكان لآخر وبالتالى لايمكن تلافى الخسائر اللانهائية الناجمة عن الإرهاب، بمعنى آخر أن الخسارة المحتملة (وهى من أهم العناصر التى تؤخذ فى الاعتبار عند فحص وقبول التأمين) بالنسبة للبواخر والفنادق العائمة مع وجود خطر الإرهاب أقل بكثير عن مثيلتها من التأمينات الأخرى، وبناء على ذلك أصبح من الممكن التأمين من أخطار الإرهاب لهذا القطاع من قطاعات السياحة. نخلص من ذلك إلى أن ما يتعلق بما يمكن تغطيته وما لا يمكن تغطيته من خطر الإرهاب يحتاج فعلا إلى وقفة وإلى إعادة النظر حتى يمكن وضع أسس ثابتة يمكن تطبيقها على جميع الحالات وفى جميع فروع التأمين فى الأسواق المختلفة من العالم.

أخرى، الأمر الذى يجعل من الضرورى متابعة هذه الظاهرة والتعامل مع الواقع الفعلى لمورفولوجية نهر النيل.

٤- أخطار الإرهاب ومدى قابليته للتغطية التأمينية:(٣)

ويمكن تعريف الإرهاب بأنه «استعمال العنف لأغراض سياسية ويتضمن ذلك أى استعمال للعنف بهدف إثارة الذعر بين أفراد الشعب بصفة عامة أو قطاع معين من قطاعات المجتمع بصفة خاصة»، وفى نفس الوقت يعبر الخطر عن «الأعمال الإرهابية التى يترتكبها شخص أو مجموعة من الأشخاص يعملون لمصلحة أو ينتمون لآية منظمة». وقد اعتبرت لجنة الحريق F. O. C-F أن طبيعة عمليات الإرهاب العالمية حاليا تستدعى تعديل التعريف حيث نجد فى بعض الأحيان أن عمليات الإرهاب لاتكون موجهة مباشرة للحكومة المحلية فى البلد الذى تحدث فيه بقدر ماتكون موجهة لحكومة بلد آخر.

وينقسم الإرهاب إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

- جماعات متطرفة فضفاضة الإنتماء تكون المعتقدات الدينية والسياسية هى المحرك الرئيسى لها وهى تمثل خطرا رئيسياً على الدول العظمى (تنظيم القاعدة).
- المنظمات الإرهابية الرسمية وهى الجماعات المستقلة ذات الإنتشار المتعدى للحدود فلها أعضاء تابعون لها وبنية أساسية مستقلة وتتسم باستقلالية التمويل والتدريب والتخطيط وهناك جماعات مدرجة تحت هذا النمط تمتلك شبكات لدعم وتنفيذ العمليات الإرهابية داخل الدول (حماس وحزب الله).
- دول راعية للإرهاب وهى الدول التى ترى أن الإرهاب يمثل أداة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية.

المشروع الجارية مما يسبب مشاكل مالية للمشروع، ومن ناحية أخرى فإنه فى حالة ما إذا تكون احتياطى كبير لمواجهة هذه المصاريف والغير معروفة مقدما وحيث أن عملية الإصلاح تحتاج إلى دفع فورى، فإن هذه الإحتياطيات لا يمكن استثمارها بل يجب بقائها فى صورة نقدية مما يسبب خسارة مالية للمشروع.

٥/٣/٢- أما الطريقة الثانية وهى الإستعاضة عن التكاليف الغير معروفة مقدما بمبلغ ثابت معروف مقدما وهو قسط تأمين عطل الماكينات، وبذلك يمكن لأصحاب البواخر والفنادق العائمة تغطية تكاليف إصلاح هذه الآلات والماكينات من الحوادث المافجئة التى تحدث لها، بالإضافة إلى حماية رأس المال المستثمر وبذلك يمكن توفير الحماية لهذه الآلات والماكينات.

وفيما يلى عدد من أخطار عطل الماكينات على سبيل المثال:-

٥/٤- الإهمال وقلة المهارة للعاملين على هذه الماكينات أو المسئولية عن صيانتها، فإن العديد من الحوادث التى تدفعها شركات التأمين تقع تحت هذا البند (أخطاء الإنسان)، إن قيام العامل بتشغيل أى ماكينات أكثر من طاقتها أو سرعتها بطريق الخطأ أو ترك العامل لأى أجهزة فوق الماكينات أو بجوارها مما يؤدى إلى سقوطها فى الماكينة أوعدم صيانة أجهزة التحكم لهذه الماكينات قد تسبب العديد من الحوادث الجسيمة.

٥/٥- التلف التعمدى (التخريب)، إن مسئولى وأصحاب الفنادق العائمة وروساء العمال يقومون فى العادة بالإشراف على حسن سير العمل بتلك الفنادق وأيضا البواخر، ويقومون بمزيد من الجهد لغرض توفير المناخ المناسب لحسن سير العمل، إلا أن أى عامل يشعر بأى غبن قد وقع عليه من جانب أصحاب هذه البواخر والفنادق، فإنه كرد فعل يقوم بأى عمل انتقامى ضد هؤلاء المسئولين عن طريق إتلاف الماكينة التى يعمل عليها، ومن أبسط هذه الأعمال إسقاط أى مفك أو خلافه داخل الماكينة.

والموقف الحالى لوضع الإرهاب وأثره على السياحة والإقتصاد المصرى يثير العديد من التساؤلات الهامة ويستدعى التأمل والفكر المتأنى. هل المقصود بهذه الأعمال الإرهابية هى السياحة بذاتها؟ والإجابة بالنفى لأنه لو كان المقصود بذلك هدم السياحة فقط لاقتصر ضحايا الحوادث الإرهابية فى مصر على السائحين فقط، ولما اشتبك الإرهابيون مع قوات الأمن وأفراد الشرطة وقاموا بمحاولات عديدة لاغتيال العديد من الشخصيات الهامة على مستوى الدولة.

٤/٣- تحليل أخطار الهجمات الإرهابية:

لقد أتصفت الجماعات الإرهابية بالإسلامية، وهى صفة خاطئة ومضللة لأن هذه الجماعات إنما تسعى لمصالح ومآرب خاصة، والدين إنما هو واجهة لتضليل الآخرين عن مخططاتهم الحقيقية، والدين الإسلامى طبقا لما أجمع عليه رجال الدين فى مصر برئ من هذه الأفعال، فدائما كان هذا الدين يسمح بالتعايش لمعتنقى كافة الأديان السماوية سويا، بل أنه يوفر الحماية لأصحاب الديانات الأخرى، ويؤكد على حرية العقيدة، وحرية إقامة الشعائر.

كما نرى معالجة الدولة لظاهرة الإرهاب، فقد ركزت الدولة حتى وقت قريب على البعد الأمنى فقط مغفلة البعد الإجتماعى والاقتصادى للمشكلة، وهو ما أدى إلى عدم فاعلية المواجهة، بل أن العنف كان يقابله مزيد من العنف المقابل، واتخذت الدولة طريقة لمعالجة ظاهرة الإرهاب وحملة الإعتقالات الواسعة المشتبه فيهم أدى بالجماعات المسلحة إلى استخدام السائحين كأداة للضغط على الحكومة المصرية باعتبار أن السياحة أجد أهم وأبرز دعائم الإقتصاد المصرى التى يتعمدوا هدمها والقضاء عليها. وبالتالى فإن مواجهة الدولة للإرهاب بالعنف والضغط لم تؤدى إلا إلى حوادث إرهابية أخرى التى تساعد وتولد جماعات إرهابية تشغل بنفس الصراعات.

٦- أخطار التوقف عن العمل وفوات الكسب:

يعتمد خطر التوقف عن العمل أساسا على عنصر الوقت وينتج عنه شكلان رئيسيان للخسارة، أولهما النفقات الإضافية وثانيهما فوات الكسب، لأنهما يمثلان خسارة نتيجة مرور الوقت بعد التوقف عن العمل بسبب حادث معين، وبصفة عامة فإن وثيقة تأمين التوقف عن العمل تغطي النفقات الإضافية والمستمرة، في حين يمكن طلب ملحق للوثيقة لتغطية خطر فوات الكسب لفترة محددة وهي عادة سنة عقب وقوع الحادث، وتخضع البواخر والفنادق العائمة لنوع من المشاركة في التأمين باستيفاء بيان سنوي، وهذا البيان يتضمن بندا اختياريا يسمح للمؤمن له بالتأمين على جداول المرتبات العادية، وهذا يتوقف بالطبع على نوعية العمالة التي يستخدمها من حيث الخبرة التي تتمتع بها وإمكانية إحلالها، فلا داعي للإحتفاظ بعمالة ودفع مرتباتها خلال فترة التوقف في حين أنه يمكن إحلالها عند عودة النشاط، أما إذا كانت العمالة من نوعية غير متوافرة وعلى درجة عالية من المهارة فإنه من الأفضل الإبقاء عليها خلال فترة التوقف، والإستمرار في دفع أجورها وفي هذه الحالة يكون من الأفضل التأمين على هذا الخطر، أما تأمين النفقات الإضافية فهو يغطي أيضا التكاليف الإضافية مثل إيجار الباخرة إن كانت مؤجرة لمباشرة النشاط وكذلك إيجار الماكينات اللازمة للإستمرار في تقديم الخدمات السياحية ومزاولة النشاط بعد وقوع حادث مؤمن منه.

ومما تقدم يتضح أن تأمين التوقف عن العمل يعوض المؤمن له عن الفترة التي يتوقف فيها عن مباشرة العمل نتيجة لحادث معين، بينما تأمين التكلفة الإضافية هدفه استمرار البواخر والفنادق العائمة في تقديم الخدمات السياحية بعد وقوع الحادث، وهذا بالطبع مقابل قسط إضافي، فلابد أن يستمر النشاط وإلا فقدت مكانتها في السوق وأيضا عملاءها، ولهذا فهي في حاجة لتغطية نفقات إضافية بحد معين وتؤدي إلى عدم اشتراك المؤمن له في تحمل جزء من التغطية. كما يسبب فوات الكسب إرتباك لهذا النشاط وهو عبارة عن الأرباح التي كانت ستتحقق لولا وقوع الحادث، فيمكن للمؤمن له طلب ملحق وثيقة تغطي خطر معين مثل خطر الحريق لتغطية هذه الخسارة.

٥- أخطار عطل الماكينات: (٥)

إن أصحاب البواخر والفنادق العائمة يبذلون جهدا كبيرا فى محاولة تخفيض تكلفة تقديم الخدمة وذلك لمواجهة المنافسة الشديدة والمستمرة بغرض زيادة الطلب على هذه الخدمة، لذلك يقوم أصحاب تلك المشاريع بإدارة الأخطار التى يتعرضون لها عن طريق التحكم فى الخطر والحد من تكرار تحقق الحوادث والتقليل من حجم الخسائر التى تترتب على ذلك، مما يؤدى إلى تخفيض درجة الخطر بأقل تكاليف ممكنة.

ويتم التحكم فى الخطر عن طريق التقليل أو الحد من ظاهرة عدم التأكد وذلك بتقدير ناتج تحقق الأخطار فى البواخر والفنادق العائمة مقدما ثم اتخاذ الوسائل التى تفى لمقابلة الخسائر المتوقعة منها، فمن المعروف أن هذه الماكينات والآلات يلزمها مصاريف مختلفة تتمثل فيما يلى:

٥ / ١- مبالغ سنوية لمقابلة نهاية عمر هذه الآلات والماكينات وذلك بفرض أحلامها بماكينات جديدة عند إنتهاء عمرها، هذه المبالغ تكون معروفة مقدما ويتم عمل احتياطيات سنوية لها لمقابلة الاستهلاك حسب العمر الفنى لكل ماكينة.

٥ / ٢- مصاريف لمقابلة تكاليف الصيانة الدورية لهذه الآلات والماكينات، فإن أصحاب البواخر والفنادق العائمة يمكنهم عمل الاحتياطيات اللازمة لمقابلة هذه المصاريف وذلك عن طريق الخبرة الطويلة لأصحاب المشاريع.

٥ / ٣- مصاريف مختلفة لمقابلة تكاليف الإصلاح اللازمة فى حالة أى حادث، فإن أصحاب تلك البواخر والفنادق العائمة أمامهم إحدى طريقتين لمقابلة هذه المصاريف:

٥ / ٣ / ١- تتمثل الطريقة الأولى فى عمل احتياطيات لمقابلة هذه المصاريف المختلفة، ولكن من عيوب هذه الطريقة أن حوادث هذه الماكينات والآلات غير محدودة العدد أو التكاليف هذا بالإضافة إلى أن أسبابها مختلفة وخارجة عن التحكم لذلك فقد تقع حوادث لهذه الآلات والماكينات تفوق قيمة الاحتياطيات المكونة لمواجهة هذه الحوادث، وهنا سيضطر المسئولين إلى مواجهة تكاليف الإصلاحات من أموال

المبحث الثالث

قياس الخطر باستخدام أقصى خسارة مادية محتملة

١- مقدمة:

إن البواخر والفنادق العائمة تتسم بسمات خاصة تجعلها شديدة التأثر بمجريات الأمور والأحداث على المستوى المحلى والمستوى الدولى، وهذا ما دعى لظهور كثير من الأخطار المحيطة بالبيئة التى تعمل بها تلك الوحدات والتى تستلزم بالضرورة وجود إدارة واعية لإدارة هذه الأخطار بأسلوب علمى ومنطقى، لتحقيق معدلات عائد على الإستثمارات تحقق رضا المستمرين وتعمل على جذبهم، مما يوسع من رقعة التنمية السياحية وتوفير فرص للعمل تخفف من عبء البطالة من على كاهل الدولة وتحقق زيادة فى معدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية بما يسهم فى تحقيق أهداف الإصلاح الإقتصادى، وفى هذا الشأن يقول أحد خبراء صناعة السياحة:(٧)

لقد بدأ قادة صناعة الفندقة يؤكدون على ضرورة الأخذ بنظريات الخطر وإدارته نظرا لأهميتها بالنسبة للمشتغلين بهذه الصناعة وخاصة خلال هذه الفترة التى ظهرت فيها الكثير من المتغيرات الجوهرية والأساليب الفنية فى إدارة تلك البواخر والفنادق العائمة مع مقارنة نتائج العمل أولا بأول.

لذلك أصبح من الأهمية بمكان قيام إدارة هذا القطاع بالعمل على استغلال الموارد والطاقات المتاحة فى ظل هذه المتغيرات سواء السياسية أو الإقتصادية أو الأمنية، بالإعتماد على الأساليب العلمية للمحافظة على تلك الموارد والطاقات وحمايتها من الأخطار المحيطة بهذا القطاع، خاصة عند وضع خطط التشغيل والتسويق والتنبؤ بما سيكون عليه نصيب البواخر والفنادق العائمة من السوق السياحية.

هذا بالإضافة إلى أن إدارة الأخطار أصبحت من المشاكل التى تحتاج عناية خاصة لضمان الحصول على أحسن نتائج للأعمال فى ظل مناخ يتسم بعدم التأكد حيث تركز إدارة الفندق على عدة محاور منها:

– حصر الأخطار التى تحيط بالبواخر والفنادق العائمة وفقا لسياسة افتراض الخطر.

٥ / ٦- أخطاء التصميم أو أى عيوب فنية فى الماكينة، فإن التقدم التكنولوجى السريع يعمل على ظهور ماكينات مستحدثة فى مدة قصيرة وبالتالى تكون الماكينات لدى البواخر والفنادق العائمة قديمة نوعا ما، وحيث أن أصحاب تلك البواخر والفنادق يرغبون فى زيادة وتحسين مستوى أداء الخدمة فهم يعملون دائما على إحلال الماكينات الحديثة محل الماكينات الموجودة، وحيث أن هذه الماكينات الحديثة بالرغم من اختباراتها المختلفة وتجاربها إلا أنه قد تكون هناك عيوب بها وهنا تعتبر فى هذه الحالة أحد أخطار الماكينات.

٥ / ٧- قصور الدائرة الكهربائية أو زيادة التيار الكهربائى، إن هذه الأخطار شائعة وعديدة فى المعدات الكهربائية بكافة أنواعها، وعلى سبيل المثال فإن تلف أسلاك لف الموتورات الكهربائية أو المحولات أو المولدات قد تسبب تلفيات وخسائر جسيمة لأصحاب البواخر والفنادق العائمة، كذلك زيادة الأحمال مع ضعف العوازل الكهربائية تسبب حوادث للآلات والمعدات الكهربائية.

٥ / ٨- الظروف الجوية (العادية)، إن الماكينات والمعدات التى يتم تركيبها فى الهواء الطلق أو حتى التى يتم تركيبها فى داخل البواخر والفنادق العائمة يمكن أن تتأثر بهذه الحوادث والظروف الطبيعية مثل حالات الرياح الشديدة والتجمد والفيضانات ورزاز مياه الأنهار .. وهكذا من ظروف العمل بتلك الأنهار.

٥ / ٩- قوة الطرد المركزية، إن الأجهزة التى تدور على محاور تكون معرضة لقوة الطرد المركزية والتى قد تسبب خسارة كبيرة ليس للماكينات فقط وإنما لباقى الممتلكات المحيطة أيضا وذلك بسبب انفصال أى جزء من الأجهزة الدوارة فى الماكينات عند وصولها إلى أقصى سرعتها.

٥ / ١٠- الانفجار الطبيعى (الفيزيائى) والإنبعاج، والإنفجار الطبيعى بخلاف الإنفجار الكيميائى، فإن الإنفجار الطبيعى هو زيادة الضغط فى داخل أى وعاء يحتوى على بخار أو غاز أو سائل عن الضغط الخارج دون أى تفاعلات كيميائية، أما بالنسبة للإنبعاج وهى ظاهرة تنتج فى حالة تفريغ الهواء داخل الأوعية مما يؤدى إلى زيادة الضغط الخارجى عن الضغط داخل الأوعية ويسبب انبعاج لهذه الأوعية.

٢/٦- معرفة ودراية شركات التأمين بمقدار الخسارة المحتملة والمتوقعة، تسنح الفرصة أمام هذه الشركات لإمكانية دراسة التغطيات التأمينية المناسبة لهذه الأنواع من الأخطار، هذا بالإضافة إلى سهولة عملية تسعير الأخطار.

٣- طرق قياس الخطر:

بعد اكتشاف الخطر وتحديد الأخطار التى تحيط ببيئة النشاط، يأتى قياس الخطر فى المرحلة التالية وتعتمد هذه المقاييس على أسس إحصائية ورياضية فى تحديد درجة الخطر، ومن تعريف الخطر بأنه «الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين»(٨) ، فيمكن إستخدام الخسارة المادية المحتملة والمقدرة كمقياس للخطر، ووفقا لهذا المقياس يتم تقدير درجة الخطر فى ضوء مسببات الخطر.

وكان من الضرورى للوصول إلى طريقة لإدارة الخطر وتسعيره، أن نتعرف على اتجاهات الخطر وقياسه وحساب الخسارة المتوقعة وذلك فى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وسوف يستخدم الباحث ثلاث طرق لقياس الخطر وهى:

- قياس الخطر على أساس أقصى خسارة مادية محتملة.
- استخدام التوزيعات الإحتمالية فى قياس الخطر.
- تقدير متوسط الخسارة المتوقعة.

٣/١ - قياس الخطر على أساس أقصى خسارة مادية محتملة :(٩)

بموجب هذه الطريقة فإن أقصى خسارة مادية محتملة (MPEL) هى المقياس الموضوعى للخطر حيث أن :

MPEL = أقصى خسارة مادية محتملة

Q = القيمة المعرضة للخطر

R = معدل الخسارة

N = عدد الوحدات المعرضة للخطر

وعلى ضوء المتغيرات الثلاث فإن:

قيمة الخطر= أقصى خسارة مادية محتملة

٧- دور شركات التأمين فى الوقاية من خسائر أخطار البواخر والفنادق العائمة:(٦)

إن لشركات التأمين دور فى الوقاية ومنع الخسائر البحرية وغيرها والخاصة بأخطار البواخر والفنادق العائمة، حيث يقوم مكتتب التأمين بدور مؤثر على نتائج الشركة لأنه يقوم بدراسة الأسعار وشروط السوق وفحص وانتقاء الأخطار المعروضة عليه، ومكتتب التأمين الناجح من يستعين بخبير معاينات بحرى لتجنب قبول أخطار أقل من المستوى المطلوب مع عدم تجاهل توصيات الخبير والإلتزام بها، بعد تعديل شروط جميع الأخطار إلى شروط مع ضمان بعض الشروط الخاصة، ويتضح من هذا أن برامج منع الخسائر تساعد مكتتب التأمين فى حساب الخطر وحساب الرسوم والتعويضات، من ذلك يتضح أن منع الخسائر فعلا كأداة جيدة للحكم على الخصائص الطبيعية للخطر.

ومن ناحية الأمان الملاحى ونتيجة للتقدم فى صناعة السفن والبواخر، فقد خضعت السفن العاملة فى الملاحة لتطوير ساعد فى مد أجل السفن مما أدى إلى تغيير معظم الأخطار البحرية القابلة للتأمين، ومكتتب التأمين يأخذ فى الإعتبار مقاييس الآمان عند قبول الأخطار لتوسيع مجال محفظته التى وضعتها هيئات التصنيف العالمية ومع زيادة حجم الأخطار لتلك البواخر والفنادق العائمة تدخلت الحكومة والمنظمة الدولية بوضع لائحة إلزامية للأمان. هذا بالإضافة إلى الإستعانة بالجهات العلمية وأهل الخبرة الفنية لإجراء الأعمال المتعلقة بالمعاينات وتحليل الأخطار ، وذلك بعد إخطار شركة التأمين بالأضرار التى تلحق بالوحدات من البواخر والفنادق العائمة المؤمن عليها مع إعداد تقارير المعاينة عنها وإعداد الدراسات الفنية لاكتشاف أسباب الضرر والتنبيه إليها ومعالجتها.

وذلك من خلال العلاقة الآتية:

$$MPEL = [\frac{1 + R(\sqrt{n} - 1)}{\sqrt{n}}] \quad X \quad Q$$

وتتميز هذه الطريقة ببعض المميزات منها:

- سهولة وبساطة التطبيق مع توافر البيانات وقابليتها للفهم والإستيعاب إذ يتم الإفصاح عنها وعرضها بطريقة تتوافق مع الأهداف المرجوه.
- حياد النتيجة وعدم تحيزها، إذ يتم إعدادها وتوجيهها للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمستخدميها وأصحاب المصلحة فيها خارج الفنادق العائمة وداخلها على حد سواء، وذلك دون آية افتراضات موضوعة مسبقا عن احتياجات مجموعة معينة بذاتها لتلك البيانات.
- القابلية للمقارنة، بمعنى أن بتطبيق العلاقة واستخدام البيانات اللازمة والخاصة بالمتغيرات تكون فى آلإمكان عملية المقارنة بفترة أو فترات سابقة ولنفس الوحدة، أو لذات الفترة لعدة وحدات عائمة وتنتمى إلى نفس النوع من النشاط.

٣/٣-٢- استخدام التوزيعات الإحتمالية فى قياس الخطر: (١٠)

ويمكن استخدام التوزيعات الاحتمالية فى قياس الخطر من خلال ثلاث مراحل، وبالتطبيق واستخدام بيانات فعلية كما تتضح بالجدو رقم (٥):

المرحلة الأولى: إعداد الجداول التكرارية للأخطار خلال مدة الدراسة (٢٠٠١/٢٠٠٢)، ويتم إعداد هذه الجداول من واقع البيانات المستقاه من الجدول رقم(٥)، والذى يوضح حصر للحوادث والخسائر التى تحققت للبواخر والفنادق العائمة والبالغ عددهم ٢٣٢ وحدة (جدول رقم ١) خلال فترة الدراسة، ومن ثم يوجد نوعان من الجداول التكرارية، الجدول الأول (الجدول رقم ٦) ويوضح عدد الحوادث، والجدول الثانى (الجدول رقم ٧) ويوضح توزيع قيم الخسائر كنسبة مئوية من قيمة الأصل واحتمال تحققها.

- قياس الخطر وإبراز أهميته لكى يمكن المفاضلة بين السياسات المختلفة لمجابهة الخطر وبالطريقة المناسبة.

- الإشتراك فى توفير قاعدة من البيانات والمعلومات المستقبلية أمام إدارة الفندق والتى ترتكز عليها فى إتخاذ قراراتها المستقبلية.

- مساعدة إدارة البواخر والفنادق العائمة لمجابهة حالة عدم التأكد ليحل محلها التأكد من كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة

٢- أهمية قياس الأخطار:

يعد القياس الكمى الدقيق للخطر من المسائل الحديثة، ففى بداية القرن السابع عشر لم يعرف التقدير الكمى للخطر بين علماء الرياضة والإحصاء، كما أنه لم يتم التوصل لمقياس موحد للخطر عند تطبيق المبادئ الكمية من الناحية النظرية والعملية، ويعتبر قياس الخطر الخطوة التالية لتحديد الخطر، وترجع أهمية قياس الخطر بصفة عامة إلى مايلى:

٢ / ١- إعتماداً على القياس الدقيق للخطر يمكن تحديد الطريقة المناسبة لإدارة الخطر.

٢ / ٢- مهما كانت سياسة إدارة الخطر فيمكن تحديد الأنشطة التى تراها الدولة لتجنب الخطر.

٢ / ٣- إمكانية تحديد الإعتمادات المالية الكافية لإدارة الخطر للحفاظ على البواخر والفنادق العائمة باعتبارها ثروة قومية لدى الدولة.

٢ / ٤- إن إنشاء المشاريع السياحية ومنها البواخر والفنادق العائمة يحتاج إلى قياس الخطر بدقة باعتباره عنصر من عناصر دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع.

٢ / ٥- إن الحفاظ على البواخر والفنادق العائمة والعناية بها، بإدارة هذه الأخطار يعتبر عامل هام من عوامل جذب السياحة وزيادة مواردها مما ينعكس على موارد الناتج المحلى.

ويتضح من الجدول رقم (٧) أن الخسارة المحققة قد قسمت إلى فئات بداية من صفر٪ إلى ١٠٪ من قيمة الوحدة العائمة إلى أن نصل لآخر فئة ٥٠٪ إلى ٦٠٪، وقد تم توزيع الوحدات على الفئات الستة وفقا لنسبة الخسارة المحققة لها مع تكرار هذه النسب مع تلك الوحدات، علما بأن عدد الوحدات العائمة فى نهر النيل ٢٣٢ وحدة عائمة (جدول رقم ١).

المرحلة الثانية: حساب متوسط معدل تكرار الحوادث والإنحراف المعيارى الفعلى والتباين وأيضا حساب متوسط قيمة الخسارة والإنحراف المعيارى والتباين لوحدات البواخر والفنادق العائمة.

جدول رقم (٨)

التوزيع التكرارى لبيان حساب متوسط معدل تكرار الحوادث والتباين لحوادث البواخر والفنادق العائمة

عدد الحوادث* X	التكرار* Y	X × Y	$X^2 \times Y$
صفر	١٨٣	صفر	صفر
١	٣٣	٣٣	٣٣
٢	١٠	٢٠	٤٠
٣	٤	١٢	٣٦
٤	٢	٨	٣٢
المجموع	٢٣٢	٧٣	١٤١

* بيانات الجدول رقم (٦).

يوضح الجدول رقم (٨) عدد الحوادث للبواخر والفنادق العائمة وتكرارها، وأيضا كيفية تجهيزها ومعالجتها إستعدادا لحساب متوسط معدل تكرار الحوادث، والتباين وذلك باستخدام بيانات فعلية وطبقا لنظرية النزعة المركزية.

جدول رقم (٥)

بيان مقارن لمبالغ التأمين والأقساط المحصلة وقيمة التعويضات لأخطار الفنادق العائمة لدى شركة الشرق للتأمين خلال الفترة من ١/١/٢٠٠١ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٢

(القيمة بالمليون جنيه)

المنطقة	عدد الفروع	مبالغ التأمين	الأقساط المحصلة	قيمة الخسارة المحققة	عدد الحوادث
جنوب القاهر	٣٢	٥٦,٣٥٠	,٦٩٢	١,٨٦٤	١٢
الأسكندرية	١٩	١٣,٢٣٣	,٢٢٤	,٦٦٧	٨
وسط وغرب الدلتا	٦٢	٠٠,٠١٦	,٠٠١	,٠١٤	٢
شرق الدلتا والقنال	٢٣	٥,٦٣٥	,١٢١	,٥١٠	٥
مصر الوسطى	٣٧	٦٥,٩٥٠	,٣٣٧	٢,٣٦٣	٥
مصر العليا	٣٨	٤,٠٥٠	,٠٧١	١,٥٢٥	٧
شمال القاهرة	١٥	٢٠,٣٢٥	,٥٦٣	١,٣٠٩	١٠
الاجمالى	٢٢٦	١٦٥,٥٥٩	٢,٠٠٩	٨,٢٥٢	٤٩

المصدر:

بيانات محسوبة من سجلات فروع شركة الشرق للتأمين – مايو عام ٢٠٠٣.

جدول رقم (٩)
التوزيع التكرارى لبيان حساب متوسط الخسارة وتباين الخسارة لحوادث البواخر والفنادق العائمة

فئات الخسارة F*	التكرار R*	S	S×R	$S^2 \times R$
صفر٪ – ١٠٪	١٨٦	,٠٥	٩,٣٠	,٤٦٥
١٠٪ – ٢٠٪	١٥	,١٥	٢,٢٥	,٣٣٨
٢٠٪ – ٣٠٪	١٣	,٢٥	٣,٢٥	,٨١٣
٣٠٪ – ٤٠٪	٩	,٣٥	٣,١٥	١,١٠٣
٤٠٪ – ٥٠٪	٧	,٤٥	٣,١٥	١,٤١٨
٥٠٪ – ٦٠٪	٢	,٥٥	١,١٠	,٦٠٥
المجمـــوع	٢٣٢		٢٢,٢٠	٤,٧٤٢

* بيانات الجدول رقم (٧).

ويتضح من الجدول رقم (٩) تقسيم الخسارة على هيئة فئات، وتم توزيع الخسارة الحقيقية للوحدات العائمة وفقا لتلك الفئات، وبذلك أصبح لدينا جدول توزيع تكرارى لمتوسط الخسارة، وبنفس الطريقة وطبقا لنظرية النزعة المركزية لحساب متوسط معدل تكرار الحوادث والتباين وبيانات الجدول رقم (٩) يمكن حساب متوسط الخسارة والتباين أيضا لحوادث البواخر والفنادق العائمة وسوف نجد أن :

متوسط الخسارة = ٠,٠٩٦ $\quad \bar{S} = 0.096$

التبـــاين = ٠,٠١١٢ $\quad \sigma_s^2 = 0.0112$

الإنحراف المعيارى = ٠,١٠٥٨ $\quad \sigma_s = 0.1058$

المرحلة الثالثة: بعد أن توصلنا فى المرحلة الأولى والثانية إلى متوسط معدل تكرار الحوادث والتباين لحوادث البواخر والفنادق العائمة، كما تم حساب متوسط الخسارة المحققة والتباين أيضا، فإنه يتم فيما يلى مقارنة التوزيع الفعلى لمعدل تكرار الحوادث بالتوزيعات الإحتمالية المنفصلة ممثلة فى توزيع ثنائى الحدين وتوزيع ثنائى الحدين بأس سالب

جدول رقم (٦)

التوزيع التكرارى لعدد حوادث البواخر والفنادق العائمة

خلال (٢٠٠١/٢٠٠٢)

عدد الحوادث	التكرار
صفر	١٨٣
١	٣٣
٢	١٠
٣	٤
٤	٢
المجموع	*٢٣٢

* عدد البواخر والفنادق العائمة بنهر النيل جدول رقم (١).

يتضح من الجدول رقم (٦) أن إجمالى البواخر والفنادق العائمة ٢٣٢ وحدة، منها ١٨٣ وحدة لم تصب بآية حادثة، و٣٣ وحدة قد أصيبت بحادث واحد، كما أن عشرة وحدات أصيبت بحادثين، وأربع وحدات أصيبوا بثلاث حوادث خلال (٢٠٠١/٢٠٠٢)، هذا بالإضافة إلى وحدتين قد وقعت لهما أربع حوادث. وبذلك أمكنا تكوين توزيع تكرارى لعدد الحوادث التى وقعت للبواخر والفنادق العائمة والتى تسير وترسى فى نهر النيل.

جدول رقم (٧)

التوزيع التكرارى لقيم الخسائر التى تحققت للبواخر والفنادق العائمة

خلال (٢٠٠١/٢٠٠٢)

فئات الخسارة	التكرار
صفر٪ - ١٠٪	١٨٦
١٠٪ - ٢٠٪	١٥
٢٠٪ - ٣٠٪	١٣
٣٠٪ - ٤٠٪	٩
٤٠٪ - ٥٠٪	٧
٥٠٪ - ٦٠٪	٢
المجمـــوع	*٢٣٢

* عدد البواخر والفنادق العائمة بنهر النيل جدول رقم (١).

مما سبق نجد أن التوزيع النظرى لعدد الحوادث على النحو التالى:

عدد الحوادث	الاحتمال النظرى	الاحتمال التراكمى
صفر	,٧٣٠٠٠٦	,٧٣٠٠٠٦
١	,٢٢٩٧٣٠	,٩٥٩٧٣٦
٢	,٠٣٦١٤٨	,٩٩٥٨٨٤
٣	,٠٠٣٧٩٢	,٩٩٩٦٧٦
٤	,٠٠٠٢٩٨	,٩٩٩٩٧٤

وباستخدام جدول الأعداد العشوائية (والمحاكاه) يمكن تحديد متوسط معدل تكرار الحوادث المتوقع أو يمكن أن نكتفى بحساب متوسط معدل تكرار الحوادث كما يلى:

عدد الحوادث	الاحتمال النظرى	عدد الحوادث × الاحتمال
صفر	,٧٣٠٠٠٦	صفر
١	,٢٢٩٧٣٠	٠,٠٢٢٩٧٣٠
٢	,٠٣٦١٤٨	٠,٠٧٢٢٩٦
٣	,٠٠٣٧٩٢	٠,٠١١٣٧٦
٤	,٠٠٠٢٩٨	٠,٠٠١١٩٢
		٠,٣١٤٥٩٤

إذن معدل تكرار الحوادث المتوقع يساوى ٠,٣١٤٥٩٤

٤/٣- تحديد متوسط الخسارة (معدل الخسارة): (١١)

ويرى الباحث أنه يمكن تحديد متوسط الخسارة بإحدى طريقتين:-

* استخدام التوزيع الإحتمالى المتصل.

* استخدام جدول توزيع الخسائر.

∴ متوسط معدل تكرار الحوادث = $\frac{\text{مجموع حاصل ضرب عدد الحوادث فى تكرارها}}{\text{مجموع التكرارات}}$

$$\therefore \quad \bar{X} = \frac{\Sigma \ X_i \times Y_i}{\Sigma \ Y_i}$$

$$\therefore \quad \bar{X} = \frac{73}{232} = 0.3147$$

∴ متوسط معدل تكرار الحوادث = ٠,٣١٤٧

∴ التباين = $\left(\frac{\text{مجموع حاصل ضرب مربع عدد الحوادث فى تكرارها}}{\text{مجموع التكرارات}}\right) - \left(\frac{\text{مجموع حاصل ضرب عدد الحوادث فى تكرارها}}{\text{مجموع التكرارات}}\right)^2$

$$\therefore \quad \sigma_x^2 = \left(\frac{\Sigma \ X_i^2 \times Y_i}{\Sigma \ Y_i}\right) - \left(\frac{Y_i \Sigma \times X_i}{\Sigma \ Y_i}\right)^2$$

$$\therefore \quad = \left(\frac{141}{232}\right) - \left(\frac{73}{232}\right)^2$$

$$\therefore \quad \sigma_x^2 = 0.6078 _ 0.0990 = 0.5088$$

$$\therefore \quad \sigma_x = 0.7133$$

∴ التباين = ٠,٥٠٨٨ والإنحراف المعيارى = ٠,٧١٣٣

جدول رقم (١٠)
توزيع الخسائر للبواخر والفنادق العائمة لحساب المتوسط العام للخسارة خلال فترة الدراسة (٢٠٠١/٢٠٠٢)

فئات الخسارة F	التكرار F_R	احتمال الخسارة P_F	الاحتمال التراكمى ΣP_F	مركز فئة الخسارة S	متوسط الخسارة للفئة S_F	مجموع متوسطات الخسارة ΣS_F
صفر٪ – ١٠٪	١٨٦	,٨٠٢	,٨٠٢	,٠٥	,٠٤٠١	,٠٤٠١
١٠٪ – ٢٠٪	١٥	,٠٦٤	,٨٦٦	,١٥	,٠٠٩٦	,٠٤٩٧
٢٠٪ – ٣٠٪	١٣	,٠٥٦	,٩٢٢	,٢٥	,٠١٤٠	,٠٦٣٧
٣٠٪ – ٤٠٪	٩	,٠٣٩	,٩٦١	,٣٥	,٠١٣٧	,٠٧٧٤
٤٠٪ – ٥٠٪	٧	,٠٣٠	,٩٩١	,٤٥	,٠١٣٥	,٠٩٠٩
٥٠٪ – ٦٠٪	٢	,٠٠٩	١,٠٠٠	,٥٥	,٠٠٥٠	,٠٩٥٩
المجمـــوع	٢٣٢	١,٠٠٠			,٠٩٥٩	

المصدر: بيانات محسوبة من بيانات الجدول رقم (٩)

ويتضح من الجدول رقم (١٠) أن المتوسط العام للخسارة (معدل الخسارة) يساوى ٠,٠٩٥٩ حيث أن :

F وتمثل فئات الخسارة المختلفة وفيها يقسم الحد الأقصى للخسارة (١٠٠٪ من موضوع الخطر) إلى فئات متدرجة وغالبا ماتكون متساوية وتكتب الفئة بحدها الأعلى، مع مراعاة زيادة طول الفئة حتى لاتترك بعض الفئات خالية بدون خسائر.

F_R وهى تمثل عدد حالات الخسائر داخل كل فئة من فئات الخسارة ومجموع هذا العمود يتساوى مع عدد حالات الخسائر الكلية التى حدثت خلال فترة الدراسة.

P_F وهى توضح إحتمال وقوع خسارة مالية داخل الفئات المختلفة ويتم حساب هذا الإحتمال كما يلى:

$$P_F = \frac{F_R}{\Sigma F_R}$$

وتوزيع بواسون..... وأيضا معرفة التوزيعات الإحتمالية المستمرة أو المنفصلة والتى تمثل الخسائر الفعلية، ومن أمثلة ذلك التوزيع اللوغاريتمى الطبيعى، وتوزيع جاما وبيتا وتوزيع باريتو والتوزيع الأسى، وباستخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة لحساب الفروق بين التكرارات الفعلية والمتوقعة يمكن الحكم على صحة انتماء معدل تكرار الحوادث وقيمة الخسارة لتوزيع احتمالى نظرى ومن ثم استخدام الأرقام العشوائية لكل توزيع احتمالى لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة.

٣/٣- التوزيع الإحتمالى النظرى لمعدل تكرار الحوادث:

وباستخدام توزيع بواسون بدالة احتمالية نجد أن:

$$\therefore P(X) = e^{-\mu} \times \frac{\mu^x}{!x}$$

حيث أن :

أساس اللوغاريتمات الطبيعى $e = ٢,٧١٨٣$

متوسط معدل تكرار الحوادث $\mu = ٠,٣١٤٧$

ومن ثم يمكن حساب الإحتمالات النظرية والتجميعية كما يلى:

$$د(صفر) = (٢,٧١٨٣)^{-٠,٣١٤٧} \times \frac{(٠,٣١٤٧)^{صفر}}{!صفر} = ٠,٧٣٠٠٠٦٣$$

$$د(١) = (٢,٧١٨٣)^{-٠,٣١٤٧} \times \frac{(٠,٣١٤٧)}{١!} = ٠,٢٢٩٧٣٠$$

$$د(٢) = (٢,٧١٨٣)^{-٠,٣١٤٧} \times \frac{(٠,٣١٤٧)}{٢!} = ٠,٠٣٦١٤٨$$

وبالمثل نجد أن :

د (٣) = ٠,٠٠٣٧٩٢

د (٤) = ٠,٠٠٠٢٩٨

R = معدل الفائدة الفنى.

Q = قيمة موضوع الخطر.

٤- التحقق من دقة النماذج المقترحة لقياس الخطر:

ويتم التحقق من دقة النموذج المقترح لقياس الخطر على مستويين:

الأول: ويطلق عليه المستوى التجريدى للتحقق وهو ذو طبيعة فلسفية منطقية تتعلق بتركيب البناء النظرى فى حد ذاته ومكوناته المختلفة ومدى تكامل واتساق مكوناته بغض النظر عن أن البناء قد تم تكوينه طبقا للمدخل العملي أو المعيارى ولذلك يمكن أن نطلق عليه «المستوى التجريدى».

الثانى: ويطلق عليه المستوى التطبيقى للتحقق وهو يتعلق بمدى صدق البناء النظرى المقترح مع الواقع العملى، أى أنه مرتبط بمدى صلاحية البناء النظرى المقترح لكى يعلل يفسر «أساليب التطبيق» السائدة فى الواقع العملى ومدى إمكانية حدوثها فى المستقبل ولذلك يمكن أن نطلق عليه « المستوى التطبيقى».

وبناء على ما سبق فإن جميع الطرق والمقاييس المقترحة لقياس أخطار البواخر والفنادق العائمة والسابق استخدامها فى البحث ينطبق عليها مستويين الدقة سواء المستوى التجريدى أو المستوى التطبيقى.

ويخلص الباحث إلى صحة الفروض حيث أنه من الضرورى تغيير أسلوب وطريقة التسعير من وقت لآخر فى إطار المستجددات والظروف البيئية المحيطة بالبواخر والفنادق العائمة، وقد تم حساب معدل تكرار الحوادث ومعدل الخسارة من واقع بيانات فعلية من سجلات شركة الشرق للتأمين جدول رقم (٥) باعتبارهما يشتركان فى أغلب معادلات ودوال قياس أقصى خسارة محتملة والذى يعبر ويقيس الخطر، وذلك إما باستخدام علاقة أقصى خسارة مادية محتملة أو استخدام التوزيعات الإحتمالية أو بتحديد متوسط الخسارة المتوقعة من خلال التوزيع الإحتمالى المتصل وجدول توزيع الخسائر.

٣/٤/١- استخدام التوزيع الاحتمالى المتصل:

ومن واقع بيانات الجدول رقم (٩) واستخدام التوزيع اللوغاريتمى الطبيعى، ووفقا للدالة التى تأخذ الشكل التالى يتم تحديد متوسط الخسارة الواحدة خلال فترة الدراسة (٢٠٠١/٢٠٠٢).

$$P(x) = \frac{1}{\sigma_x \, X\sqrt{2\,\Pi}} \times e^{-\frac{1}{2}\left(\frac{\text{Log } x\,\bar{x}}{\sigma_x}\right)^2}$$

حيث أن :

$\bar{x}$ ، σ_x هما معاملا التوزيع اللوغاريتمى الطبيعى.

e = ٢,٧١٨٣ مقدار ثابت

Π = ٣,١٤٢٩ مقدار ثابت

وباستخدام الحاسب الآلى مع برنامج SPSS PC + أمكنا حساب متوسط الخسارة (معدل الخسارة)، وقد بلغ وفقاً للنتائج ماقيمته ٠,٠٩٥٢

٣/٤/٢- استخدام جدول توزيع الخسائر :

المقصود بمعدل الخسارة المالية عن الحادث الواحد هو متوسط الخسارة المالية التى تحدث نتيجة تحقق الحادث المؤمن منه، ومن واقع بيانات الجدول رقم (٩) نحصل منه على إحتمال وقوع خسارة فى إحدى فئات الخسارة المختلفة وكذلك المتوسط العام للخسارة، وبفرض أن الحد الأقصى للخسارة يتمثل بنسبة ١٠٠٪ من قيمة الشئ موضوع التأمين أى أن الخسارة الكلية عند هلاك الشئ موضوع التأمين بالكامل.

الطريقة الملائمة للتسعير وبناء على العلاقة الإرتباطية الطردية بين مسببات الخطر وتسعير أخطار البواخر والفنادق العائمة، وقد تميزت الطرق المختارة والتى تم استخدامها بالسمات الآتية:

- الثقة فى الطريقة والأسلوب ودرجة الصدق فيه، بمعنى أن تكون أساليب القياس التى تم اختيارها لتحقيق وظائف القياس للظروف المحيطة بالوحدات العائمة، وأن يتم تطبيق تلك الأساليب بصورة تسمح لأى شخص بخلاف من قاموا بالتطبيق بإعادة استخدام تلك الأساليب للتحقيق من النتائج المستقاه منها، كذلك فإن صدق الطريقة يعنى أيضا أن تكون هذه الطريقة معبرة بصورة دقيقة عن جوهر ومضمون الأخطار والأحداث التى تنطوى عليها دون أن يشوبها تحريف أو أخطاء ذات أهمية.
- التوقيت المناسب وذلك بتقديم الطريقة أو الأسلوب لقياس الخطر فى الوقت المناسب وهو وقت الحاجة إلى تلك الطريقة لاستغلالها أفضل استغلال.
- الملائمة للغرض ويعنى ذلك أن تكون طريقة قياس الخطر ملائمة سواء لشركات التأمين واستخدام هذا المقياس فى عملية التسعير، أو ملائم للوحدات العائمة فى الإسترشاد والوصول إلى السياسة المناسبة والتى يجب أن تتخذها تلك الوحدات لإدارة الأخطار.

١/١/٣- اختبار مدى صحة الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث من فروض البحث كما سبق أن تبين - على ما يلى:

«عدم ملاءمة تسعير وثيقة تأمين خطر أو أخطار البواخر والفنادق العائمة والتى تتم وفقا للتعريفة لدى شركات التأمين».

إن تعريف تسعير وثائق تأمين خطر أو أخطار البواخر والفنادق العائة تتعامل بالمساواة بين العملاء فى أخطارهم مهما اختلفت ظروف مزاولة النشاط وإدارته، فلابد أن يتحدد السعر على أساس قياس الخطر لكل وحدة، وبالتالى تتحقق العدالة بين

ΣP_F وهى تمثل احتمال وقوع خسارة فى إحدى الفئات إبتداءاً من الفئة الأولى حتى الفئة F فمثلا:

$$\sum_{0.1}^{0.4} = P_{0-1} + P_{0.2} + P_{0.3} + P_{0.4}$$

S وهو مركز فئة الخسارة (متوسط قيمة الخسارة داخل الفئة) وهو يساوى $\frac{1}{2}$ (الحد الأدنى للفئة + الحد الأعلى للفئة).

S_F ويمثل نصيب الحادث الواحد من قيمة الخسائر التى تقع داخل فئة معينة وهى متوسط حجم الخسارة داخل الفئة، وهى أيضا عبارة عن مركز الفئة مضروباً فى احتمال وقوع خسارة مالية داخل الفئة.

$$S_F = F_R \times S$$

ΣS_F وهى عبارة عن متوسط حجم الخسارة الواقع فى إحدى الفئات (إبتداء من الفئة الأولى وحتى الفئة F).

وبمعرفة المتوسط العام للخسارة أو معدل الخسارة والبالغ ٠,٠٩٥٩ جدول رقم (١٠)، وحيث أن قياس الخطر قد تم باستخدام هذا المتوسط العام للخسارة، فسوف تسهل علينا عملية تسعير التأمين من تلك الأخطار، باعتبارها إحدى استخدامات لطرق قياس الخطر وذلك بحساب اقسط الصافى من خلال المعادلة الآتية:

القسط الوحيد الصافى = $\frac{\text{عدد الحوادث}}{\text{عدد الوحدات المؤمن عليها}}$ × معدل الخسارة × معدل الخصم × قيمة موضوع الخطر

$$W = \frac{Y}{N} \times P \times \frac{1}{\frac{1}{2} R + 1} \times Q$$

حيث أن :

W = القسط الوحيد الصافى .
Y = عدد الحوادث للوحدات المؤمن عليها .
N = عدد الوحدات المؤمن عليها .
P = المتوسط العام للخسارة (معدل الخسارة) .

إن هناك اتجاه متزامن نحو إخضاع المزيد من البواخر والفنادق العائمة للمعايير البيئية، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر تحت تأثير زيادة الإهتمام بالبيئة، إذ تعبر هذه المعايير عن إصرار الدولة على وجوب استيفاء الوحدات العائمة في نهر النيل لاشتراطات بيئية خاصة، ويكفي للتدليل على زيادة عدد الوحدات العائمة التي تخضع للمعايير البيئية أن تشير إلى أنه يوجد حاليا مايزيد على سبعة مجموعات من المعايير البيئية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير له دلالة إحصائية لمسببات الخطر والظروف البيئية على المقاييس المقترحة لقياس الخطر، مما يصور الواقع الفعلي للبواخر والفنادق العائمة وبالتالي ساعد هذا في أن تنال تلك المقاييس قبول من يتعامل بها.

١/١/٦- اختبار مدى صحة الفرض السادس:

ينص الفرض السادس من فروض البحث كما سبق أن تبين - على مايلي:

«أن معدلات التعويضات في زيادة مستمرة نتيجة لزيادة معدلات الخسارة الناتجة عن تحقق الأخطار للبواخر والفنادق العائمة».

من المتوقع أن توجد علاقة إيجابية طردية بين معدلات الخسارة (أقصى خسارة محتملة) وبين معدلات التعويضات، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل التباين ANOVA الخاص بهذا الفرض كما يلي:

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل التباين تبعا لمتوسط معدلات الخسارة

البيـــــان	المتوسط	ن	قيمة ف F	مستوى المعنوية*
معدل الخسارة (أقصى خسارة محتملة)	٠,٠٩٥٩	٢٣٢	٤,٠٧	٠,٠٨٦

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

١- نتائج البحث:

قام الباحث بتعسيم النتائج إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

- نتائج خاصة باختبار مدى صحة الفروض.

- نتائج إضافية.

١ / ١ - النتائج الخاصة باختبار مدى صحة الفروض:

والآن سوف يتناول الباحث اختبار فروض الدراسة وبيان مدى صحتها كما يلى:

١ / ١ / ١- اختبار مدى صحة الفرض الأول:

ينص الفرض الأول من فروض البحث كما سبق أن تبين - على مايلى:

«وجود دلالة إحصائية إرتباطية بين مسببات الأخطار التى تحيط بالفنادق العائمة».

إن مسببات الأخطار لها علاقة إرتباطية طردية بالمؤثرات على أخطار البواخر والفنادق العائمة، فكلما زادت قيم اتلك المسببات كلما كانت لها تأثيرا أكبر على الأخطار، حيث أن هذه المسببات تختلف من وحدة لأخرى، فلابد أن يختلف تباعا درجة الأخطار من هذه لتلك.

١ / ١ / ٢- اختبار مدى صحة الفرض الثانى:

ينص الفرض الثانى من فروض البحث كما سبق أن تبين - على ما يلى:

«اعتماد شركات التأمين على تسعير يعبر عن درجة الخطر للبواخر والفنادق العائمة، ويكون الأساس فى عملية التسعير لجميع حالات الإكتتاب».

كان من المنطقى لاختيار طريقة معينة لقياس الخطر البدء بتحليل مفهوم أخطار البواخر والفنادق العائمة، لاستخلاص ما يحكمها من معايير واستنتاج الأسلوب أو

هذا الخطر لذلك يجب أخذها كلها فى الحسبان عند تقدير وقياس الخطر، فإن أسلوب تقدير وقياس الخطر، لابد وأن يتضمن العوامل الأساسية وأيضا العوامل المساعدة لتحقق الخطر.

١/٢/٦- قد ثبت صحة الفروض السابق أن افترضها الباحث من حيث أهمية وتحليل وقياس أخطار البواخر والفنادق العائمة، ومدى إمكانية إدارة تلك الأخطار مع بيان الأهمية النسبية للعوامل الأساسية المسببة للأخطار، وقد سهل هذا إمكانية تقدير وقياس الخطر بأسلوب علمى دقيق.

٢-التوصيات:

لقد اتضح من نتائج الدراسة سواء النتائج الخاصة باختبار مدى صحة الفروض أو النتائج الإضافية، أن قياس وتحليل أخطار البواخر والفنادق العائمة ذات قيمة فعالة، ويمثل هذا مجموعة من التوصيات التى يفترضها الباحث كوسيلة لتنمية الإهتمام بأخطار الواحدات العائمة لدى الجهات المختصة والدولة عامة، وإدارة البواخر والفنادق العائمة وشركات التأمين خاصة.

٢/١- ضرورة الإهتمام باستخدام الأساليب الكمية والتى تهتم بعملية التنبؤ والتقدير والقياس والتى تتعامل مع مسببات الخطر المختلفة التى تؤثر بدورها فى التنبؤ والقياس على حد سواء وعدم الإكتفاء بأسلوب معين.

٢/٢- إعداد خطة استراتيجية تضع منهجية لإجراء الوقاية بواسطة الوسائل المختلفة لإدارة الخطر، ومن شأنها أن تساعد على إرساء قواعد ونظم الحماية.

٢/٣- من الضرورى وحتى تحقق عملية تقييم وقياس الخطر أهدافها- أن تقوم وزارة السياحة والمهتمون بأمور البواخر والفنادق العائمة بوضع نماذج أو مؤشرات قياسية تتخذ كمعيار لتقييم درجة الخطر وذلك لمختلف الوحدات العائمة، ويمكن أن يتخذ الإطار الذى تم توظيفه للتحليل وقياس الخطر فى هذا البحث

العملاء فيما بينهم وأيضا بين العملاء وشركات التأمين، فعدالة السعر تتطلب العدالة الرأسية والعادلة الأفقية، فبالنسبة للعدالة الرأسية ويقصد بها ضرورة تواجد علاقة طردية بين مسببات الخطر وسعر التأمين، فكلما زادت تلك المسببات كلما أدى ذلك إلى زيادة السعر والعكس صحيح، أما العدالة الأفقية فيقصد بها ضرورة معاملة الوحدات العائمة وفقا لقيم مسببات الخطر كل حسب حالته.

١/ ١/ ٤- اختبار مدى صحة الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع من فروض البحث كما سبق أن تبين - على مايلى:

«مدى سهولة إدارة الأخطار للبواخر والفنادق العائمة وسهولة عملية تسعير الأخطار من قبل شركات التأمين إعتماداً على الأسلوب العصرى لإدارة الخطر».

من منظور البواخر والفنادق العائمة فنجد أن وجود مقياس للخطر مبنى على أساس أسلوب علمى وعصرى، بالإضافة إلى التعرف على مسببات الخطر يعطى فرصة أمام تلك الوحدات العائمة لإدارة تلك الأخطار واختيار السياسة المناسبة لمجابهتها، أما من منظور شركات التأمين، فإن اعتماد عملية التسعير على مقياس لخطر البواخر والفنادق العائمة واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية لإستنتاج هذا المقياس يعطى عملية التسعير درجة عالية من الدقة والثقة دون استخدام التعريفة الثابتة أو الإجتهاد الشخصى فى تقدير الخطر ومنح الخصومات اللازمة وفقا لظروف الوحدات العائمة.

١/ ٥١- اختبار مدى صحة الفرض الخامس:

ينص الفرض الخامس من فروض البحث كما سبق أن تبين - على مايلى:

«مدى ملاءمة أسلوب قياس درجة الخطر للبواخر والفنادق العائمة للظروف البيئية لهذه الوحدات محل البحث، وقبول إخصائى الإكتتاب بشركات التأمين ميزات هذا الأسلوب».

من قادة الإرهاب فى الخارج وأعوانهم داخل البلاد، هذا بالإضافة إلى عقد المؤتمرات لمكافحة الإرهاب على المستوى الدولى للإستفادة من خبرات الدول الأخرى المتقدمة واستخدام أحدث الوسائل ضد الإرهاب.

٢/٨- يستلزم الأمر توفير قاعدة من البيانات الأساسية وأخرى تحليلية عن البواخر والفنادق العائمة على مستوى الدولة، والإهتمام باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة مثل نظم المعلومات للوحدات العائمة ونظم الخبرة فى مجال إدارة الخطر وكيفية مجابهته، وذلك لتمكين الباحثين من القيام بالعديد من الأبحاث ذات الصلة بأخطار البواخر والفنادق العائمة، والعمل على توفير الإحصاءات والبيانات اللازمة للتخطيط وتيسير إجراءات الحصول على تلك البيانات للباحثين.

يتضح من نتائج التحليل بالجدول رقم (١١) أن نقبل فرض العدم (نص الفرض) ونرفض الفرض البديل، حيث ثبت أنه لاتوجد اختلافات جوهرية بين معدلات التعويضات ومعدلات الخسارة.

١/٣- نتائج إضافية:

فيما يلى نورد أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ، وذلك بالكيفية التى تتفق والأهداف الأساسية لها.

١/٢/١- تواجه البواخر والفنادق العائمة أخطار متعددة ، وبالرغم من أهمية تقدير الخطر وقياسه بالنسبة للوحدات العائمة إلا أنها لم تنال الإهتمام الكافى من قبل المسئولين والباحثين، فقد يشارك هذا البحث فى الإتجاه الإيجابى وتسليط الضوء نحو الإهتمام والعناية بالبواخر والفنادق العائمة باعتباره قطاع هام ولايستهان به من قطاعات نشاط السياحة.

١/٢/٢- أوضحت الدراسة عن إسهام البحث إلى حد كبير وبصورة موضوعية بعيدا عن التحيز والإجتهادات فى قياس وتحليل أخطار البواخر والفنادق العائمة والإقتراب من الآداء الأمثل لطرق إدارة الخطر، ومن ثم تعظيم الوقاية والحماية للوحدات العائمة.

١/٢/٣- كشفت الدراسة من التحليل الذى قام به الباحث لأخطار البواخر والفنادق العائمة عن أهم مسببات الخطر وأيضا العوامل المساعدة لتحقق الخطر ثم طرق مجابهة هذا الخطر.

١/٢/٤- أفرزت الدراسة عن تأثير حوادث البواخر والفنادق العائمة على الخطط والسياسات والقرارات التسويقية للسياحة بصفة خاصة، كما تؤثر على الإقتصاد القومى بصفة عامة.

١/٢/٥- تختلف الأهمية النسبية لمسببات الخطر والعوامل المساعدة لتحقيق

مراجع إضـــافية :

١- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، الكتاب الإحصائى السنوى ، إصدارات مختلفة.

٢- د.ســـعد أحمـــد حـــــــلابو ، الفنادق العائمة والمنتجعات السياحية ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠١ ، القاهرة.

٣- ماهر عبد الخالق السيسى،مبادىء السياحة،مجموعة النيل العربية،٢٠٠٠،القاهرة .

٤- د.جلـــيلة حســـن حسنين،إقتصـــاديات الســـياحة،كلية الســـياحة والفـــنادق ، جامعة الأسكندرية،٢٠٠٠ .

٥- مجلة الحارس ، الشركة المصرية لإعادة التأمين، مجلة نصف سنوية،أعداد مختلفة .

كنماذج قابلة للتطوير والتعديل فى ضوء الظروف الخاصة بكل وحدة عائمة بل وبكل مكان على شاطئ نهر النيل.

٢ / ٤- إن حماية البواخر والفنادق العائمة من الأخطار يمكن أن تتم فى إتجاهين، إتجاه وقائى واتجاه علاجى، ويقصد بالإتجاه الوقائى بأن نهتم بوسائل الوقاية والمنع على اختلاف أنواعها، بحيث يصبح جميع الأشخاص على اختلاف مستوياتهم الإدارية قادرين على التعرف على تلك الوسائل، أما الإتجاه العلاجى فيقوم على أساس تعويض وإصلاح ماتحقق من الأخطار وذلك وفقا للسياسة المتبعة لمجابهة الخطر، علما بأن لإهتمام بتقوية وتحسين نظم وسياسات إدارة الخطر وبرامج الوقاية والمنع، سوف لايعطى نتائجه المرجوة إلا بعد الإنتهاء من مشكلة افتراض وقياس الخطر، فإن أى دراسة بدون ذلك سوف تذهب سدا بل تكون أكثر مضيعة للجهد والوقت والمال.

٢ / ٥- بتحليل التعويضات المسددة لحوادث الوحدات النيلية (البواخر والفنادق العائمة) مقارنة بالأقساط المحصلة والتى تبلغ ٢,٠٠٩ جنيه (مليونين وتسعمائة ألف جنيه)، سوف نجد أن الأسعار يجب أن تتضاعف لهذ النوع من تأمين الأخطار لكى يتمكن مكتتبى التأمين من استمرار مزاولة نشاطه وبتحقيق أرباح صافية عند إكتتابه فى هذه العمليات.

٢ /٦- ضرورة الإهتمام بعمل دراسات وبحوث أخطار البواخر والفنادق العائمة باستمرار للوقوف على مواطن الضعف وبالتالى الحفاظ على الثروة القومية عن طريق إدارة تلك الأخطار إدارة علمية وذلك بالمشاركة فى إقامة ودعم وإنشاء وحدات بحثية فى مشروعات الخدمات السياحية لحل ما يعترضها من مشاكل والعمل على معالجتها فور حدوثها.

١ /٧ العمل على تكثيف التعاون الدولى مع الدول العربية والأوربية والأسيوية لرصد حركات المجموعات الإرهابية وتقويض حركتها مع رصد الإتصالات الخارجية

Measuring The Risks of The Touristic Ships And Floating Hotels During It's Journey In The Nile (To Management This Risks)

By

Dr. Moh. Fouad Moh . Moh. Hassan

Faculty of Commerce - Minoufyia University

ABSTRACT

Tourism ships and floating hotels in the Nile is an important sector from tourism sectors in egypt. It consider one of the thing that support our national economy so we are supposed to protect the money which investing in this sector and this will be done by establishing a protective fence from these risks to reash this aim the researcher discover the risks that surround these tourstic ships and floating hotels and describe these risks and the environmental conditions of the floating units in the Nile and then measurement to these risks in an arithmetic ways to reach a suitable policy to control these risks in addition to this measurement to insurance companies to make it easier in pricing insurance to these risks and put general and special instrutions for the documents of covering these risks.

المراجـــع

مرتبة حسب ورودها فى البحث

1- B. Weiler and C. M. Hall , Special Interest Tourism, P. 16-18. Frist Published in Great Britain 1992 by Belhaven Press.

٢- دكـــتور / نبـــيل الـــروبى- التخطيط السياحى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الأسكندرية ١٩٨٩ .

3- James Phillips, Changing Face of Middle Eastern Terrorism, 1994 .

٤- دكـــتور / هالـــة فؤاد توفيق محمد ، أزمة الأرهاب وأثرها على السياحة ، المؤتمـــر الســـنوى الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٨، جامعة عين شمس – القاهرة .

5-Williams and Heins, "Risk Management and Insurance", McGraw Hill Book Company, 1991, P.P. 202-236 .

6- Dickson , G.C.A., " Risk Analysis ", Second Edition Withery and Co. Lid., Lon don, 1991 .

٧-عباس رفيق مهدى- تخطيط وإدارة المنشآت الفندقية- بدون ناشر-١٩٩٣- ص٧ .

8- Greene and Serbein, " Risk Management text and Gases", (Verginia: Reston Publishing Co., 1988) P. 28 .

9- Gerber H. V., An Introduction to Mathematical Risk Theory, Richard D.Irwin, Home wood, Ill., 1979 .

10-Hechman P.E. and Meyers G.C., The Calcuation of Aggregate loss Distributions, Proceeding of the Casuality Actuarial Society, Vol. L X X, 1983 .

11-C.Arthur Williams and others,"Risk Management and Insurance", Eighth Edition, McGraw-Hilm Book Company, U.S.A, 1998 .

د ٠/ محمد فؤاد محمد محمد حسان ، حصل على بكالوريوس من قسم المحاسبة ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ عام ١٩٧٠ ،ثم حصل على بكالوريوس من قسم الرياضة والاحصاء والتأمين ـكلية التجارة ـجامعة القاهرة ـعام ١٩٧٨ ،وعمل معيدا بقسم الرياضة والاحصاء والتأمين ـ بكلية التجارة ـجامعة المنوفية ، ثم مدرسا مساعدا فمدرسا وحاليا استاذ مساعد بنفس الكلية ، فقد حصل على الماجستير والدكتوراه فى التأمين من جامعة اسيوط ، وله أبحاث منشورة فى مجال التأمينات العامة وتسويق التأمين والتأمينات الاجتماعية واستثمار أموال شركات التأمين حصل على جائزة ـجامعة المنوفية التشجيعة للبحوث المتميزة عام ٢٠٠٢ م ٠

جدول رقم (٢)

بيان مقارن للإستثمارات الثابتة فى قطاع السياحة

(فنادق عائمة) وأهميتها النسبية

(المبالغ بالمليون جنيه)

البيان / السنة	اجمالى الاستثمار الثابت فى الاقتصاد المصرى (١)	الاستثمار الثابت فى قطاعات الخدمات الإنتاجية (٢)	الاستثمار الثابت فى قطاع السياحة (٣)	الاستثمار الثابت فى قطاع السياحة (فنادق عائمة) (٤)	الأهمية النسبية ٪		
					(١/٤) ٪	(٢/٤) ٪	(٣/٤) ٪
١٩٩٤/٩٣	٥٥٥١	١٤٤٩	٨٧,٧	٢٥,٨	٠,٤٦	١,٧٨	٢٩,٤٢
١٩٩٥/٩٤	٦٤٩٩	١٧٩٦	٨١,٥	٢٦,٠٠	٠,٤٠	١,٤٥	٣١,٩٠
١٩٩٦/٩٥	٦٨٢١	١٨٥٦	١١٥,٣	٢٩,٣	٠,٤٣	١,٥٨	٢٥,٤١
١٩٩٧/٩٦	٧٤٠٨	١٩٤٤	٧٩,٨	٢٢,٧	٠,٣١	١,١٧	٢٨,٤٥
١٩٩٨/٩٧	٧٨٥٠	١٧٩٢	٧٣,١	٢١,٢	٠,٢٧	١,١٨	٢٩,٠٠
١٩٩٩/٩٨	٧٨٣٥	١٦٠٥	١٢١,٥	٣٢,٤	٠,٤١	٢,٠٢	٢٦,٦٧
٢٠٠٠/٩٩	١٠٦٤٠	٢٣٥٤	١٣٥,٢	٣٣,٩	٠,٣٢	١,٤٤	٢٥,٠٧
٢٠٠١/٠٠	١٢٥٦٩	٢٣١١	١٥٥,٠٠	٣٨,٦	٠,٣١	١,٦٧	٢٤,٩٠

المصدر: البنك المركزى – المجلة الإقتصادية – المجلد (٣٠) – العدد (٢) – ٢٠٠١/٢٠٠٢– صفحة ١٠٧.

المبحث الأول

الإطار المنهجى للبحث

١- تمهيد:

تلعب السياحة المصرية دوراً كبيراً فى تحقيق التنمية، وكما يقال أنها «قاطرة التنمية الإقتصادية» فهذه حقيقة موضوعية وليست مجرد شعار، فالسياحة كصناعة متعددة المدخلات تؤدى إلى نهوض العديد من الصناعات والخدمات بعد اكتمال العملية الإنشائية للمشروعات فيما أصبح يعرف بالأثر المضاعف للنشاط السياحى. ونظراً للجهود التى تقوم بها وزارة السياحة والهيئات المختلفة والمسئولة عن إقامة المشروعات السياحية الجديدة، وكذلك الإقبال المتزايد على المساهمات الإستثمارية على التنمية السياحية أصبح لدى مصر إلى جانب السياحة الأثرية أنماط متنوعة من السياحة (الفنادق العائمة – المنتجعات – التسويق – المعارض الدولية...). هذا بالإضافة إلى أن الطاقة الفندقية فى مصر لا تسمح بإستيعاب أعداد الأفواج السياحية القادمة إليها لذلك فقد تضافرت الجهود للعمل على إنشاء الفنادق السياحية العائمة القادرة على مواجهة هذا الطلب بما يخدم الهدف الذى يتناسب ومقومات مصر السياحية. وقد قدرت أعداد السفن التى تقوم بالرحلات المائية وتسير فى نهر النيل بنسبة ٩٥,٤٧٪ من إجمالى الفنادق العائمة فى مصر، وتبعاً لتقرير غرف المنشآت الفندقية عام ٢٠٠١ وصل إجمالى الفنادق العائمة فى مصر إلى ٢٤٣ فندق عائم، وهى موزعة وفقا لبيانات الجدول التالى: